مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة **٥٧٦٣**

الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد كريستشين	(غانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاو
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد سويسكم
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد ريبير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد بياباره – إيبورو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاده

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2007/608)

07-55349 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

تقرير مقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) (S/2007/608)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/608، التي تتضمن تقرير الأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٦ من القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من السيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد زلماي خليل زاده، ممثل الولايات المتحدة، باسم القوة المتعددة الجنسيات.

أعطي الكلمة الآن للسيد لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

السيد باسكو (تكلم بالانكليزية): معروض عليكم، سيدي الرئيس، أول تقرير يصدر بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، وهو يعبر عن الطابع الموسع للولاية الجديدة والتحضيرات التي قامت بها الأمم المتحدة لهذا الدور. والتقرير المعروض عليكم يوضح أيضا حجم التحديات التي تواجه العراق والجهود التي تبذلها حكومة العراق والبلدان المجاورة، والأمم المتحدة والمجتمع الدولي عامة للتصدي لها.

يواجه العراق اليوم سلسلة بالغة التعقيد من الصراعات الطائفية والسياسية والعرقية المتداخلة التي تتجاوز قدرة أية جهة فاعلة منفردة أو مبادرة سياسية واحدة على حلها. ومازال العنف الذي يستهدف السكان المدنيين وأعضاء الحكومة يعيق الجهود الرامية إلى إرساء الاستقرار في البلد ويجعل من الحوار الوطني أمرا صعبا. والمستويات المتزايدة من التروح تفاقم الأزمة الإنسانية المفزعة أصلا. ولذلك، تؤثر الظروف الحالية إلى حد كبير على قدرة الأمم المتحدة على أداء مهامها وتقديم المساعدة لمن هم في حاجة إليها.

لكن، وكما أشار الأمين العام في تقريره، هناك اليوم فرصة ينبغي عدم تفويتها. وشهد أيلول/سبتمبر وقوع أقل

عدد من الخسائر العراقية في هذا العام. فوقف إطلاق النار الذي أعلنه جيش المهدي، وتحالف المتمردين السنة ضد القاعدة، والاتفاق الذي توصل إليه المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وأعضاء الكتلة الصدرية بالبرلمان، والجهود التي بذلتها القوات المتعددة الجنسيات في العراق وقوات الأمن العراقية، يبدو أنها جميعا تسهم في هذا الصدد. وتمثل هذه الأحداث فرصة سياسية لتحويل التطور العسكري – السياسي إلى أساس لتحقيق المصالحة الوطنية الواسعة.

إن المجلس، باتخاذه القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، يعترف بالحاجة إلى بذل جهد قوي لمساعدة شعب العراق وقيادته. وعلى وجه الخصوص، ترسي الولاية الجديدة الأساس لجهود واسعة للأمم المتحدة لتعزيز الحوار الوطني، وسيقوم الممثل الخاص الجديد للأمين العام بشكل فوري باستكشاف الإمكانيات حينما يصل إلى العراق في ظرف أسبوعين.

ولئن كان قد ثبت أن من الصعب إقامة توازن مقبول بشكل متبادل بين المطالب المتنافسة بشأن المسائل الأساسية لمستقبل العراق في خضم أعمال العنف المستمرة، وعدم الثقة والذكريات المريرة، فإن على القادة العراقيين أن يتجاوزا الخطابة ومجرد بيانات النوايا. ويتمثل التحدي الآن في إحراز تقدم بشأن مراجعة الدستور والتشريعات الرئيسية المحورية لعملية المصالحة، مثل التشريعات المتصلة بالنفط وقانون عملية سياسية إصلاح اجتثاث البعث.

ولكن، وبغية إحداث فرق فعلي على أرض الواقع، يلزم أن تشكل هذه التطورات جزءا من عملية للمصالحة السياسية الواسعة في العراق، وأن تسهم في هذه العملية. وهذه بالدرجة الأولى مسؤولية الحكومة العراقية، والأمم المتحدة على استعداد للمساعدة على تحقيق تلك الغاية. كما أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ما زالت ملتزمة بدعم التحضيرات العراقية للأنشطة الانتخابية المقبلة بالعمل على بناء قدرات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وتقديم المشورة بشأن التشريعات الانتخابية الرئيسية.

ويتوخى القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) تعزيز دور الأمم المتحدة في مساعدة حكومة العراق في تشجيع المشاركة البناءة للبلدان الإقليمية، وأدى الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العراق الذي استضافه الأمين العام ورئيس الوزراء المالكي في ٢٢ أيلول/سبتمبر إلى تعزيز التأييد لدور الأمم المتحدة في هذا المجال.

والبلدان المجاورة للعراق، والبلدان الأخرى في المنطقة، تظل ذات أهمية حيوية لاستقرار العراق. ومع أن الآراء والمصالح الوطنية المتنافسة موجودة، فإن لجميع البلدان المجاورة للعراق مصلحة في الحد من تدهور الحالة في العراق، ولا أحد يرغب في أن يشهد عدم الاستقرار يغمر المنطقة أو ينتشر إلى أي بلد. وهناك حاجة إلى أن تعتمد البلدان المجاورة نهجا مسؤولا ومدروسا نحو التحديات في العراق. وكما يبرز التقرير، فإن الحوار بين جيران العراق والأطراف الفاعلة الدولية الرئيسية الأخرى، الذي بدأ في شرم الشيخ، أمر مشجع. وقد اجتمعت الأفرقة العاملة الثلاثة وناقشت مسائل محددة. وعرضت الأمم المتحدة تقديم الدعم لإنشاء آلية لضمان المتابعة الكافية بشأن الاجتماعات الموسعة لجيران العراق والأفرقة العاملة. ويحدونا الأمل في أن يعالج الاجتماع الموسع المقبل لجيران العراق، المقرر عقده في اسطنبول، تركيا، في بداية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، هذه المسألة بطريقة بناءة.

كما أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٢ أيلول/سبتمبر أبرز التقدم المحرز في تنفيذ العهد الدولي مع العراق وفي الجوانب الأخرى للمساعدة المقدمة للتنمية والتعمير. وما زالت أمانة العهد تشرف على عمل

الأفرقة العاملة المواضيعية وتحرز تقدما بشأن وضع خطة عمل تستمر لفترة ستة أشهر يقصد بها المضي قدما بجميع جوانب العهد.

وما زالت الحالة الإنسانية في العراق تثير القلق وتقدم دليلا وافيا على تأثير أعمال العنف في العراق على المدنيين على أساس يومي. وزاد العدد المقدر للاجئين العراقيين والأشخاص المشردين داخليا إلى ٤,٢ مليون شخص، مع ارتفاع المعدلات الشهرية للتشريد إلى أكثر من ٠٠٠ ٦٠ شخص. وقرار الحكومة العراقية تقديم المساعدة المالية للبلدان المستضيفة للاجئين، وفقا للالتزام الذي قطع في جنيف في نيسان/أبريل الماضي، تطور يستحق الترحيب به وتمس الحاجة إليه. وقد آن الأوان لاستكمال آلية إيصال ذلك الدعم بغية التعزيز العاجل للمساعدة الحيوية المقدمة للاجئين. كما أن المجتمع الدولي يضطلع بدور كبير في تقديم المساعدة، ويحدوني الأمل في الوفاء بجميع الالتزامات بطريقة حسنة التوقيت. ولكن الحل النهائي للأزمة الإنسانية لن يتحقق إلا حينما تسمح الحالة السياسة والاقتصادية والأمنية داخل العراق بالعودة الآمنة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا إلى ديارهم.

إن أحدث تقرير للأمين العام يعرب مرة أخرى عن القلق البالغ حيال الحالة الراهنة لحقوق الإنسان في العراق. وتتحمل حكومة العراق مسؤولية خاصة عن تقديم المسؤولين عن إساءة معاملة حقوق الإنسان إلى العدالة، فضلا عن تعزيز المؤسسات التي تنهض بسيادة القانون، وخاصة قوات الأمن والجهاز القضائي. وترحب الأمم المتحدة بالتزام الحكومة العراقية بتحقيق ذلك الهدف. وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ملتزمان بالعمل بشكل وثيق مع الحكومة بشأن أفضل كيفية لتحقيق تحسن مبكر في حالة حقوق الإنسان.

وتعمل الأمم المتحدة، آخذة بعين الاعتبار الحالة الأمنية الراهنة، على تهيئة الظروف اللازمة للاضطلاع بدور قوي في العراق. وزاد الأمين العام الحد الأقصى لعدد الموظفين في بغداد من ٦٥ إلى ٨٥ وفي بابل من ٢٩ إلى ٣٥؛ وبدأ برنامج للتوعية يضع ضباط اتصال وطنيين في مكاتب المحافظين، ونحن ننظر في إعادة وجود الأمم المتحدة في البصرة. كما أن البعثة والفريق القطري اتخذا نهجا قائما على أساس المناطق ويوسع الأنشطة حيثما تسمح الظروف. وما زالت البعثة تعمل على أن تصبح مكتفية ذاتيا بشكل متزايد في مجالي الدعم السوقي والأمن، ويجري وضع خطط لإنشاء مقر جديد متكامل في بغداد.

وفي ضوء المهام والتحديات التي تواجهنا، ستواصل الأمم المتحدة التعويل على الدول الأعضاء في تقديم الدعم. ومن الأهمية بمكان أن يفسح للأمم المتحدة المجال السياسي والإنساني اللازم لتنفيذ الولاية الجديدة ، ولا بد من حماية واحترام قدرة المنظمة على الاتصال مع جميع الجوانب. كما أن التدابير الأمنية والمساندة المالية والسوقية تشكل أمرا أساسيا لنجاح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

إننا نشعر بالامتنان للدول الأعضاء التي تقدم الحماية والدعم السوقي لوجود الأمم المتحدة في العراق، بما في ذلك الدول التي تقدم الدعم الجوي والقوات للكيان المتميز لتوفير الأمن للبعثة. ونظرا للولاية الجديدة في العراق، أناشد الدول الأعضاء أن تقدم للبعثة موارد مالية وسوقية إضافية. ويشمل ذلك التمويل للعتاد الجوي المخصص، ودعم تمويل مرفق الأمم المتحدة المتكامل الجديد في بغداد والترتيبات الأمنية الإضافية المطلوبة، مثل توفير المستشارين العسكريين.

وما يثير القلق بصورة مباشرة في هذا الشأن هو مركز الصندوق الاستئماني المنشأ لدعم الكيان المتميز الذي

يوفر الحماية للأمم المتحدة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وهذا التدبير الأمني سيكون مطلوبا على الأقل خلال عام ٢٠٠٨. ولكن الصندوق الاستئماني سيستنفد الشهر المقبل. وبدون تقديم مساعدة مالية عاجلة، فإن قدرة الأمم المتحدة على العمل في العراق يمكن أن تتعرض لخطر شديد.

وفي الختام، فإن بذل جهود دولية قوية لمكافحة الأزمات المنتشرة في العراق أمر حيوي. وليس للمجتمع الدولي مصلحة أمنية حيوية في استقرار العراق فحسب؛ بل إنه أيضا يتحمل مسؤولية عن تشجيع حكومة العراق وتمكينها من إنشاء عمليات شاملة وتراكمية يمكن أن تحقق الاستقرار. ومع أن حكومة العراق تعترف بأنها تتحمل المسؤولية الأولية عن الاضطلاع بهذه المهمة، فإن حجم وعدد التحديات التي تجابه الحكومة يخولانها لمناشدة المجتمع الدولي تقدم المساعدة اللازمة. ونحن نرى أن الولاية الجديدة للأمم المتحدة، مقرونة بدعم دولي قوي، توفر الإطار اللازم للمضي قدما ببناء عراق أكثر استقرارا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد باسكو على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد زلماي خليل زاده، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية.

السيد خليل زاده (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرني اليوم أن أقدم تقريرا بالنيابة عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق، على النحو الذي طلبته قرارات مجلس الأمن ١٥٤٦ (٢٠٠٤) و ١٦٣٧ (٢٠٠٥) و ١٧٢٣ (٢٠٠٦).

لقد سرني أن استمع إلى التقرير المقدم عن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وخاصة في ضوء اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) وتعيين السيد ستافان دي ميستورا ممثلا للأمين العام. ونعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها الممثل الخاص السابق قاضي، ونحن على استعداد للعمل بشكل وثيق مع السيد دي ميستورا بشأن أفضل كيفية للتمكن من دعم جهود البعثة في إطار ولايتها الموسعة، وخاصة بتقديم المساعدة لحكومة العراق بغية تنفيذ برنامجها للمصالحة الوطنية والمشاركة الإقليمية والإغاثة الإنسانية.

والولايات المتحدة تشاطر شعب العراق هدفه المتمثل في جعل العراق بلدا ينعم بالأمن والاستقرار والديمقراطية ويعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه. ولبلوغ هذا الهدف، يجب أن يتغلب العراق على ما يواجهه من تحديات سياسية واقتصادية وأمنية عميقة. وثمة ارتباط أصيل بين إحراز التقدم في تلك المجالات. فعلى سبيل المثال، عندما حققت القوة المتعددة الجنسيات في العراق والقوات الأمنية العراقية مكاسب أمنية في محافظتي الأنبار وديالا، مكّنا بذلك مجالس المحافظات من عقد اجتماعات منتظمة، مما أدى بدوره إلى إحراز تقدم في إعادة الخدمات وتطوير الاقتصاد وتنفيذ ميزانيات المحافظات. نتيجة لذلك، وبحلول شهر أيلول/سبتمبر كانت الحكومة المحلية في الأنبار قد ارتبطت بما نسبته ٨٠ في المائة من ميزانيتها الرأسمالية لعام ٢٠٠٦ وبنسبة ٤٩ في المائة من ميزانيتها لعام ٢٠٠٧.

وفي العام الماضي، حين أدركت العشائر في الأنبار أن القوة المتعددة الجنسيات تملك القدرة على مساعدتها في طرد القاعدة، بدأت تلك العشائر في القتال إلى جانبنا ضد المتطرفين. ونتيجة لذلك، تغير المشهد في الأنبار تغيرا ملحوظا. والتقدم الأمني الذي تم إحرازه غير عادي. فمنذ سبعة أشهر، كان العنف ما زال مستشريا. وكان سكان الأنبار يعيشون في خوف من القاعدة، والقوة المتعددة الجنسيات تتعرض للهجوم يوميا. أما الآن فالحالة مستقرة وهادئة إلى حد كبير، مما يسمح بالاضطلاع بعملية إعادة

الإعمار. وتتكشف مشاهد مماثلة في أجزاء من ديالا ونينوى. ويعبئ المزيد من العراقيين أنفسهم، بمساعدة من القوة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن العراقية، لطرد قوات القاعدة والمتطرفين من مجتمعاتهم المحلية.

ويواجَه المتطرفون الشيعة الآن أيضا بالرفض. وقد أثارت الهجمات التي شنتها مؤخرا بعض عناصر جيش المهدي المتطرفة على المصلين في كربلاء رد فعل عنيف، وأدت إلى صدور نداءات مطالبة جيش المهدي بوقف هجماته على القوات العراقية والقوة المتعددة الجنسيات.

ومن التحديات الرئيسية الماثلة أمام العراقيين الآن أن يربطوا بين تلك التطورات الإيجابية في المحافظات وبين الحكومة المركزية في بغداد. وتمثل قدرة المحافظات المتزايدة على وضع وتطبيق الميزانيات، واستعداد الحكومة المركزية لتزويدها بالموارد، بعض اللوازم الأساسية للحكم الرشيد وهي من نماذج النجاح في هذا الصدد.

ويلزم دعم الحكومة المركزية أيضا لصون الأمن الذي تحقق بشق النفس في مناطق مثل الأنبار، وذلك بأن تدعم الزيادات في قوات الشرطة المحلية. وقد أدرجت الحكومة العراقية نحو ٢١ ٠٠٠ أنباري على قوائم الشرطة.

ويهيئ هذا التحسن الأمني الظروف أيضا لإحراز تقدم في الاقتصاد الوطني. والعمل جار في إصلاح الهياكل الأساسية، والأسواق آخذة في الانتعاش. وقد أفادت الحكومة العراقية بأن نسبة النمو لا تقل عن ٦ في المائة، وأن التضخم آخذ في التراجع. ويبلغ معدل تنفيذ الميزانية في المحافظات على الأقل ضعف معدله في العام الماضي. إضافة إلى ذلك، تخصص ميزانية الحكومة لعام ٢٠٠٧ مبلغ ١٠ بلايين دولار للاستثمار الرأسمالي. ويمكن أن يؤدي استمرار التحسن، خاصة في الريف، إلى خفض تكاليف النقل بالنسبة للسلع الزراعية والمصنّعة. وكان من علامات الثقة في مستقبل اقتصاد العراق إصدار ثلاثة تراخيص للهواتف المحمولة مؤخرا، بقيمة قياسية قدرها ٣,٧٥ بلايين دولار.

والمشاركة آخذة بأسباب التحسن أيضا على الصعيدين الدولي والإقليمي. إضافة إلى ذلك، ونتيجة لاتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) في شهر آب/أغسطس، نشهد الآن تقدما فيما يتعلق بالعهد الدولي مع العراق. وأفادت الأمم المتحدة بحدوث تقدم في ٧٥ في المائة من المناطق التي حددها العراق للعمل وعددها ٤٠٠ منطقة. ونتطلع أيضا إلى الاجتماع القادم الذي يعقده الفريق الموسع لدول الجوار في اسطنبول بعد أقل من أسبوعين. وسيحضره اسطفان دي ميستورا، الممثل الخاص للأمين العام في العراق. ونتطلع إلى التعرف على أفكاره بشأن الكيفية التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تدعم فريق دول الجوار في تواصله البناء مع العراق.

ومن دواعي الأسف أن بعض جيران العراق يرون فيما يبدو أنهم يمكن أن يستفيدوا من عدم الاستقرار فيه. فعلى الرغم من أن إيران تزعم أنها تدعم العراق، فهي تقدم معونة فتاكة لكل من مقاتلي الشيعة والسنة المتطرفين داخل العراق، الذين يهاجمون المسؤولين العراقيين والمدنيين الأبرياء وقوات التحالف.

ولسوريا أيضا دور في زعزعة الاستقرار في العراق. وبالرغم من أن سوريا استضافت اجتماعا للفريق العامل المعني بأمن الحدود مع دول الجوار، فهي تواصل توفير الملاذ الآمن لعناصر النظام السابق، الذين يعملون كمموِّلين رئيسيين وقادة للتمرد. ومع أن سوريا قامت باعتقال بعض الإرهابيين الأجانب وهم في طريقهم إلى العراق، فهي لا تزال المركز الرئيسي لعبور الإرهابيين إلى داخل العراق. ولكي تكتسب مزاعمها بشأن دعمها للشعب العراقي

مصداقية، ينبغي لها أن تفعل المزيد، كأن تطبق عملية للتمحيص من أجل زيادة صعوبة دخول المتطرفين الأجانب إلى العراق أو عبورهم إليه.

وعلى الجبهة الأمنية، منحت طفرة عام ٢٠٠٧ للمجتمعات المحلية المحاصرة الثقة اللازمة للعمل مع القوة متعددة الجنسيات على هزيمة القاعدة والمتطرفين الذين يمارسون العنف. فالأهداف العسكرية يجري تحقيقها إلى حد كبير. وقد زادت التدابير الأمنية التي اتخذها السكان كثيرا من صعوبة قيام الإرهابيين بشن الهجمات. والعدد الإجمالي للحوادث الأمنية في العراق آخذ في الانخفاض، لأننا وجهنا ضربات قاصمة إلى تنظيم القاعدة في العراق، وشتتنا شمل مليشيات الشيعة المتطرفين. وقد انخفض العدد الإجمالي لوفيات المدنيين أيضا في عام ٢٠٠٧، رغم أن أعدادهم ما زالت عند مستويات غير مقبولة. كذلك زاد عدد مخابئ الأسلحة التي تم تطهيرها في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا عن العام السابق. وخلال الفترة من حزيران/يونيه إلى أيلول/سبتمبر، تقلص عدد الهجمات بالأجهزة المتفجرة المصنوعة محليا بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا، مقارنة بالعام السابق.

وتواصل قوات الأمن العراقية نموها وتحملها مزيدا من العبء، رغم أن ذلك يتم ببطء ووسط مخاوف مستمرة بشأن الميول الطائفية لبعض العناصر بين صفوفها، ونقص الإمكانيات السوقية ومؤسسات الدعم، وعدم كفاية عدد الضباط وضباط الصف المؤهلين. ويوجد الآن ١٥٢ كتيبة في الجيش العراقي والشرطة الوطنية وقوات العمليات الخاصة تعمل جنبا إلى جنب مع القوة متعددة الجنسيات، ويملك حوالي ثلثيها القدرة على قيادة العمليات، ولكن ببعض الدعم من القوة متعددة الجنسيات. وتستخدم وزارتا الدفاع والداخلية العراقيتان ٤٤٥ ٠٠٠ شخص، ويمكن أن يصل هذا العدد إلى ٥١٩ ٠٠٠ شخص قبل نهاية هذا العام.

وتطبق القوة المتعددة الجنسيات ممارسات لمكافحة التمرد تشدد فيها على أهمية أن تعيش الوحدات في وسط من تقوم بتأمينهم. وبناء على ذلك، أنشأت قواتنا عشرات من المراكز الأمنية وقواعد الدوريات المشتركة، تعمل فيها القوة المتعددة الجنسيات والقوات العراقية، في بغداد وغيرها من المناطق في أرجاء العراق.

وفي منتصف حزيران/يونيه، بعد وصول جميع ألوية الطفرة إلى أماكنها، شنت القوة المتعددة الجنسيات سلسلة من العمليات الهجومية التي تركز على توسيع نطاق المكاسب التي تحققت في الأشهر السابقة في محافظة الأنبار، فقامت بتطهير بعقوبة وعدة أحياء رئيسية في بغداد ومناطق هامة فيما يسمى بالحزام حول بغداد وطاردت القاعدة في وادي نهر ديالا وغيره من المناطق. وفي الوقت ذاته، دخلت القوة المتعددة الجنسيات، بالاشتراك مع المسؤولين العراقيين، في حوار مع الجماعات والعشائر التي تمردت من قبل، بغية التوسط لإبرام اتفاقات لوقف إطلاق النار على الصعيد المحلي وكسب تأييدها في اجتثاث جذور القاعدة في مجتمعاتها المحلية. ونحن نواصل التركيز على تطوير القوات الأمنية العراقية. وقد تسلمت السلطات العراقية المحلية بالفعل مقاليد الأمور في أربع محافظات. ونتوقع أن تجري نقل عدة محافظات أخرى في الأشهر المقبلة إلى السيطرة العراقية.

إن تحولا يطرأ على الحالة الأمنية في العراق. فبعض الجهات الفاعلة تغير انتماءاتها. وبرغم استمرار العنف، نعتبر حدوث تحول نوعي ضد التطرف نوعا من التحسن. والعراقيون يضطلعون بمزيد من المسؤولية عن حماية أنفسهم. ولكن يجب أن نضاعف جهودنا في الأشهر القادمة لتحسين الأمن داخل العراق ومنع المعاناة الإنسانية، مع المحافظة على الأمن والاستقرار الإقليميين. وتقع على عاتق القيادة في العراق أيضا مسؤولية اتخاذ خطوات عملية لتحقيق المصالحة،

حتى يمكن للمسار السياسي أن يواكب التحسينات التي تطرأ في مجال الأمن.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، أعرب خمسة من أبرز زعماء العراق، ينتمون إلى ثلاثة طوائف رئيسية، عن امتنانهم للتضحيات التي قامت بها هذه القوات من أجل العراق واتفقوا على ضرورة استمرار وجود القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وتحقيقا لتلك الغاية، أكد العراقيون أهمية تجديد الولاية الممنوحة بموجب القرار ١٧٢٣ (٢٠٠٦) لمدة عام آخر. ونتوقع أن نقدم مشروع قرار في هذا الصدد قبل نهاية العام.

السيد النصر (قطر): السيد الرئيس، أشكركم على عقد هذه الجلسة، كما أتوجه بالشكر إلى سعادة المندوب الأمريكي على عرض التقرير الفصلي الشفوي للقوة المتعددة الجنسيات، والسيد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على إحاطته الشاملة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

هذه هي الجلسة الأولى منذ اعتماد القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) الذي شكل منعطفا في وجود الأمم المتحدة في العراق. فبعد أن تقلص دور الأمم المتحدة في العراق في السنوات الأخيرة، حان الوقت لكي تتخذ المنظمة الدولية دورا أكثر فاعلية في مساعدة الشعب العراقي وحكومته في مسيرة تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية.

وتقدم الأمم المتحدة مساعدة قيّمة للعراق في مجالات عدّة، مثل الدعم الدستوري والمساعدة الانتخابية وإعادة البناء والتنمية والمساعدة الإنسانية، وفي مجال حقوق الإنسان وغيرها من المجالات التي تسهم في التعجيل بخروج العراق من الوضع الذي يمر به وتبوؤه مكانه الطبيعي كدولة مستقرة ومزدهرة وفعالة في المجتمع الدولي، واستفادة شعبه من ثرواته الجمة. ومما لا شك فيه أنه بإمكان الأمم المتحدة تقديم إسهام أكثر فعالية ليس في هذه المجالات فحسب، بل والإسهام أيضا في مجالات أخرى مثل التشجيع على تنفيذ العهد الدولي مع العراق واتخاذ إجراءات لتشجيع الدور البناء للبلدان المجاورة بما يخدم مصلحة العراق والشعب العراقي.

كما أن بمقدور الأمم المتحدة القيام بدور أكبر في حفز الحوار الوطني في العراق بين مختلف الفئات نظرا للميزات النسبية التي تتمتع بها المنظمة الدولية والظروف السائدة في العراق. ونحن نتفق مع الأمين العام في وجوب اغتنام هذه الفرصة، حيث أننا نزداد اقتناعا بمرور الوقت بأهمية الوفاق الوطني في العراق بين مختلف فئات شعبه، وأن ذلك الوفاق هو أهم شرط للخروج من الوضع الحالي الصعب. ومن أجل نجاح هذه المساعي الرامية إلى إعادة الاستقرار إلى العراق وبناء مؤسساته الوطنية ودفع عجلة التنمية فيه، لا بد من تضافر الجهود والتنسيق الجيد بين الحكومة العراقية وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والقوة المتعددة الجنسيات.

أما مسألة اللاجئين والمشردين، فإنها تتفاقم يوما بعد يوم، وتشكل خطرا ماثلا على الاستقرار، إلى جانب أبعادها الإنسانية. لذا يجب أن تعمل الحكومة العراقية بمساعدة المجتمع الدولي على حل هذه المشكلة، كما يجب تقديم المساعدة اللازمة لدول الجوار التي تتحمل أعباء كبيرة بسببها.

ومما يثير القلق أيضا انتهاك الشركات الأمنية الخاصة للقانون الدولي الإنساني وضرورة محاسبتها وعدم إفلات موظفيها من العقاب على الجرائم التي يرتكبونها. كما يجب عدم غض النظر عن أية انتهاكات للقانون الدولي الإنساني لحقوق الإنسان في العراق وضمان مراعاة الأصول القانونية في التعامل مع المعتقلين.

إن ضمان استقرار الحالة الأمنية لا يزال في طليعة الشواغل بالنسبة للعراق. ونحن نرى أنه لا غنى عن معالجة مسألة الاستقرار من خلال نهج متكامل، بدءا بالاستمرار في تعزيز قوى الأمن العراقية، مرورا بإعادة تأهيل المقاتلين السابقين في الجماعات المسلحة، وحل المشاكل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية ذات الأثر السلبي على رفاه الشعب العراقي. ولا بد من دعم الوفاق الوطني، ومن أن يتصرف القادة العراقيين بروح من المسؤولية في ذلك الخصوص.

ويجري الآن اتخاذ خطوات تستهدف تعزيز البعثة لكي تتمكن من القيام بالمهام الموكلة إليها بحسب ما يمليه القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، ولا بد من أن يكون ضمان أمن وسلامة أفراد البعثة في طليعة الأولويات، خاصة في ظل الانفلات الأمني في العراق.

وأخيرا، نتمنى للممثل الخاص الجديد للأمين العام في العراق كل التوفيق في مهمته الصعبة وكذلك لجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

السيد تشركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نعرب عن امتناننا للسيد باسكو، وكيل الأمين العام، على إحاطته الإعلامية بشأن عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عن الأشهر التي انقضت منذ اتخذ مجلس الأمن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، الذي استعرض سلطة الأمم المتحدة في العراق ووسعها بشكل كبير.

لقد استمعنا باهتمام إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الدائم للولايات المتحدة، السيد خليل زاده، عن عمل القوة المتعددة الجنسيات.

وروسيا تتشاطر العديد من التقييمات والشواغل بشأن الحالة في العراق كما وردت في تقرير الأمين العام. وفي حقيقة الأمر، فإن الحالة هناك ما زالت متوترة للغاية. وبالرغم من بعض البوادر على تحسن الموقف في بغداد وعدد من المحافظات، ما زال العنف والنشاط الإرهابي جزءا من الواقع في العراق.

ونرى أن الخطر الأكبر اليوم يتمثل في الانقسامات الطائفية داخل المجتمع العراقي التي عرض لها التقرير تفصيلا. وهذه الظاهرة تدلل على الحاجة إلى تركيز العزم على محاولات إيجاد حل، وما زالت تلك الانقسامات تبذر بذوراً جديدة في التربة العراقية. وقد سمعنا أيضا توقعات تبعث على القلق بشأن حتمية تزايد حدة الصراع الداخلي في العراق بل وانهيار الدولة العراقية.

إن الحالة المعقدة في العراق تتجلى بوضوح شديد في المشاكل المتعلقة بمستقبل كركوك وحالة التوتر القائمة على الحدود العراقية – التركية. وفي هذا الصدد، فإننا نطالب مرة أخرى بتسوية سلمية في المناطق الشمالية من العراق ونؤكد مجددا تأييدنا الكامل لمبدأ السلامة الإقليمية للعراق وتركيا على حد سواء.

إن تصعيد الأزمة العراقية قد لا يؤدي إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط برمته بشكل خطير فحسب، بل ربما يتجاوز حدود المنطقة. ومن الواضح أن جيران العراق لن تخدمهم مثل هذه التطورات. ولا نعتقد أننا وصلنا إلى نقطة اللاعودة. فإمكانية تحقيق الاستقرار ما زالت قائمة. ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن إعادة الأوضاع إلى طبيعتها بالقوة فحسب. ولذلك، فنحن نرى أنه لن يتسنى التوصل إلى تسوية واقعية ودائمة إلا عن طريق الوسائل السياسية، بتطوير حوار عراقي داخلي عريض القاعدة وتحقيق المصالحة الوطنية والوئام. ويمكن للأمم المتحدة، بل عليها أن تساعد العراقيين في هذا الشأن.

ومن واقع التقرير، فإن الأمم المتحدة تؤيد ذلك. وفضلا عن ذلك، فنحن نؤيد تماماً تشديد الأمين العام على أن الأمم المتحدة، إذ تشارك في العملية العراقية، لا بد أن

تتمتع بحق التفاعل مع جميع الأطراف وأنه حق لا بد من الدفاع عنه.

وفي ضوء المشاكل الأمنية الحادة الراهنة، فإننا ندرك أنه لن يكون من السهل على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أن تضطلع بمهام جديدة، ولكن علينا أن نبذل كل جهد ممكن لتحقيق ذلك، أولا بإعادة الثقة العراقية في ممثلي الأمم المتحدة. ولذلك، من الأهمية بمكان تطوير آلية للتعاون مع السلطات العراقية بما يمكن البعثة من أن تؤدي دوراً ذا مصداقية في العمليات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية التي تتخذها قيادة البلد. وفي هذا الصدد، يتعين على بغداد أن تصادق على الاتفاق المتعلق بمركز البعثة في أسرع وقت ممكن حتى يتسنى تسوية الإجراءات القانونية لفترة تواجدها في البلد بصورة نهائية. وأخيرا، نعتقد أن وضع جدول زمني محدد لبقاء القوة المتعددة الجنسيات قد يساعد أيضا على تخفيف حدة التوتر على العراق.

ونحن نفهم أن انسحابا متعجلا للقوة المتعددة الجنسيات قد تكون له عواقب وخيمة، ولكن ليست هذه هي القضية الحقيقية.

إننا مقتنعون بأن وضع جدول زمني لخفض الوجود العسكري الأجنبي في العراق، مع رؤية إمكانية الانسحاب الكامل، سيؤديان إلى تخفيف كبير في توتر الحالة هناك. ونود أن نسترعي اهتمام أعضاء المجلس إلى الحادث الذي أشير إليه في التقرير: مقتل مدنيين عراقيين على أيدي موظفي الشركة الأمنية الخاصة بلاك ووتر. ونحن نشارك في الشعور ببواعث القلق المذكورة في تقرير الأمين العام، ونؤيد نهج السلطات العراقية لوضع حد لأنشطة جماعات المرتزقة العديدة تعمل على الأراضي العراقية، وتنتهك القانون العراقي. وينبغي لي أن أذكر أن بطولات أولئك المتعاقدين من الباطن لا تؤذي العراقيين فحسب، بل تؤذي أيضا الممثلين الدبلوماسيين الأجانب المقيمين في بغداد، بمن فيهم ممثلو روسيا.

إننا نعتقد أنه بدون مساعدة دولية فعالة لعملية التسوية السياسية، فإن قادة الجماعات السكانية والأحزاب العراقية سيجدون صعوبة في التغلب على فقدان الثقة المتبادل القائم بينهم. ومنذ عام ٢٠٠٣، اقترحنا عقد مؤتمر ذي تمثيل دولي بشأن العراق، بمشاركة جميع القوى السياسية الرئيسية في البلد، بما فيها المعارضة الوطنية، والقوى العالمية الرائدة والدول الإقليمية المؤثرة. ومع أنه لم يتم البت في مبادرتنا آنذاك، فإنها تبقى سارية. وقد دعمنا وسنظل ندعم جميع الاقتراحات التي تتوافق مع ذلك النهج.

السيد فوتو – برناليس (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد باسكو، وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية، وممثل الولايات المتحدة على إحاطته الإعلامية باسم القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

إن تقرير الأمين العام (S/2007/608) يوضح أن مستوى أعمال العنف قد تدنى، لكن ذلك لم يكن كافيا، حتى الآن، لمنع التدهور المتواصل في الأزمة الإنسانية الناجمة عن موجة اللاجئين والنازحين داخليا، الذين يفرون من العنف في العراق. كما أنه لم يكن هناك تغير بارز في حالة حقوق الإنسان، على الرغم من تحسن التعاون بين الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات وفقا لما جاء في آخر تقرير بشأن حقوق الإنسان أعدته بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. فعلى عكس ذلك، إن الحالة قد تدهورت في بعض الحالات، ولا سيما فيما يتعلق بالأقليات الدينية والعرقية. والقادة العراقيون لم يستفيدوا من التراجع في أعمال العنف لكي يفتحوا الطريق المسدود أمام العملية السياسية أو يمنعوا القتال المذهبي.

إن الظروف المعيشية تواصل تدهورها. حتى إمدادات المياه لم تعد مضمونة؛ وقد تفشي وباء الكوليرا، والدوام المدرسي أصبح مبعث قلق عميق. والحالة المتفاقمة تعني أن تكاليف إعادة بناء النسيج العراقي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي تواصل ارتفاعها. وذلك هو الثمن الذي يدفعه المدنيون العراقيون بسبب فقدان الحوار بين قادة البلد، وفقدان روح التوافق، بغية تحقيق تقدم بشأن المسائل الحساسة على جدول الأعمال السياسي.

إن بيرو شديدة القلق بسبب الحالة السياسية الداخلية الراهنة في العراق. إذ لا يسهم فشل البرلمان في اتخاذ قرارات، ولا إضعاف الحكومة نتيجة مقاطعة بعض أعضائها لها أو استقالتهم منها في استقرار البلد. إن هذا يعمق فقدان الثقة بين الجماعات السكانية في البلد.

ومن المهم أن نتذكر أن العراقيين أنفسهم يتحملون المسؤولية الأساسية عن مستقبل بلدهم. ونأمل للقطاعات المختلفة في البلد أن تدرك أن الجهود الدولية في هذه المرحلة من التعمير تتطلب التزام تلك القطاعات بالحوار والمصالحة. كما نأمل أن يبذل رئيس الوزراء كل جهد ممكن لقيادة ذلك الحوار، والعمل على إحياء روح التوافق بين مواطنيه.

ولتحقيق ذلك الهدف، نعتقد أن العناصر الأساسية للحوار والمصالحة الوطنية لا تزال كما يلي: المسائل الأمنية؛ وتوزيع عائدات النفط؛ وحل مشكلة كركوك؛ والإصلاح الدستوري؛ وتقسيم المهام بين الحكومة المركزية والمناطق؛ واجتثاث البعث. ولتشجيع الحوار والمصالحة الديمقراطية، يجب، قبل كل شيء، إخضاع الحالة الأمنية للسيطرة. ويجب القضاء على الإرهاب، وكذلك الميليشيات والجماعات المسلحة الأخرى الخارجة عن السيطرة.

وفي حومة هذا الصراع، يجب احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جميع أصحاب المصلحة في صون القانون والنظام والأمن العام. ففي ظل الديمقراطية، لا يمكن السماح باستخدام القوة غير الخاضعة للقانون وغير المنسجمة مع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. والمطلوب وجود هيئة واحدة ذات مصداقية وغير مذهبية لجعل استخدام القوة في العراق مشروعا. وهنا، يجب نزع سلاح الميليشيات. ويمكن للقوات الأمنية الفعالة، وذات المصداقية والمشروعية أن تكون شريكة في إحلال الاستقرار في البلد واستعادة سيادته. وهذه المسؤوليات يجب نقلها بأسرع ما يمكن من القوة المتعددة الجنسيات إلى القوات العراقية.

إن بيرو تأسف لتدهور حالة حقوق الإنسان، وتحث السلطات العراقية والمجتمع الدولي على مواصلة بناء ديمقراطية تحترم تلك الحقوق. ويجب ألا يكون هناك مكان للإفلات من العقاب في إنشاء المؤسسات الديمقراطية في العراق. إن مبرر وجود الدولة هو حماية الأرواح وحقوق الإنسان لمواطنيها. وأولئك الذين يعتدون على سيادة القانون أو حقوق الإنسان ينبغي أن يحاسبوا أمام محاكم القانون.

وفي السعي لإعادة الأمل إلى الشعب العراقي، يتسم التقدم في إعادة بناء البنية التحتية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بأهمية كبرى. والعهد الدولي مع العراق إطار هام للمساعدة الدولية وظروف تنفيذه ستتحسن مع التحسينات في الأمن، والمصالحة والشفافية، ومع سنّ قوانين وطنية تعكس اتفاقات سياسية متسقة بشأن إدارة الموارد الطبيعية. ويجب التصرف في ثروة العراق النفطية بطريقة مسؤولة وشفافة. وتوزيع عائدات النفط بأسلوب تفاوضي من شأنه أن يسهم في تحسين أجواء التفاهم بين العراقيين، وأن يولد الثقة بأن تلك الموارد ستفيد جميع المواطنين.

ولكي تتوافر مقومات البقاء لأي جهد نحو استقرار العراق، يجب على البلدان المجاورة أن تتعاون. فعلى العراق

وجيرانه مواصلة العمل بحذر وجدية لمعالجة المسائل الملحّة المدرجة في جدول أعمالهم المشترك، مع تفادي العمل الأحادي الذي سيعقِّد الحالة الدقيقة في العراق. وبيرو تحث على إيجاد روح أقوى للمساعدة الإنسانية المتعددة الأطراف في العراق.

وأخيرا، تعرب بيرو عن دعمها لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونعتبر أنه ينبغي لها أن تواصل العمل، بما يتفق مع ولايتها ومع الإمكانيات الميدانية، لتعزيز جميع الأنشطة التي يمكنها أن تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي والقانوني، والتعمير المؤسسي والاقتصادي، والمساعدة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان في العراق.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، قبل كل شيء، أن أشارك المتكلمين السابقين في شكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو والسفير خليل زاده، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

لا يزال العراق يواجه تحديات تنطوي على مخاطر كبرى للمنطقة وللمجتمع الدولي بأكمله. وهي تشمل تحديات سياسية، وأمنية، وإنسانية واقتصادية.

إن الحالة الإنسانية والأمنية التي جرى وصفها هذا الصباح مثيرة للقلق العميق، وكذلك العنف المستمر الذي يرغم أعدادا أكبر من المدنيين على الفرار من ديارهم. هناك الآن أكثر من مليوني نازح داخلي وأكثر من مليوني لاجئ. وفي ذلك السياق، أود أن أوجه التحية إلى البلدان المجاورة وشعوبها، التي استقبلت حتى الآن هؤلاء اللاجئين، في ظروف غير عادية؛ وأنوه بشكل خاص بالأردن وسورية.

وفرنسا، من جهتها، تدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مساعدة النازحين داخليا واللاجئين. وفي ذلك السياق، بات من الضروري الآن، أكثر من أي وقت مضى، العمل معا لإيجاد حلول بدعم جهود سلطات بغداد.

وفي يوم الأربعاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، أعاد رئيس الجمهورية الفرنسية التأكيد للرئيس الطالباني، أثناء زيارته إلى باريس، أن فرنسا تدعم بثبات وحدة العراق وسيادته وسلامته الإقليمية. والعراقيون أنفسهم يدركون، طبعا، أنه يجب عليهم أن يتفقوا معا ليستعيدوا السيطرة على مستقبلهم، ويقيموا المؤسسات التي يمكنها تحقيق توافق الآراء الذي يمكِّنهم من بناء مجتمع سلمي.

والمدخل إلى ذلك هو وجود عملية حقيقية للمصالحة الوطنية الشاملة بأكبر قدر ممكن، بغية عزل القوى التي تهدد وحدة العراق وسيادته واستقراره. يضاف إلى ذلك، أن بلدان المنطقة لديها دور هام تؤديه، وينبغي لها أن تظهر رغبة صادقة وكاملة في الإسهام في الاستقرار والتعمير في العراق. وفرنسا تدعم عملية إشراك البلدان المجاورة التي أدت إلى تشكيل أفرقة العمل المواضيعية، ويحدوها الأمل أن تفضي هذه العملية إلى نتائج ملموسة في الاجتماع الوزاري المقرر عقده في بداية تشرين الثاني/نوفمبر في اسطنبول، والذي سيشارك فيه السيد كوشنر، وزير خارجيتنا.

وفي سياق ظهور آفاق لانسحاب القوات الأجنبية، ينبغي للمجتمع الدولي، عن طريق الأمم المتحدة، أن يعزز تعبئته. إننا نؤيد تقوية دور بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، وهو ما سمح باعتماد القرار ١٧٧٠(٢٠٠٧). وعقب الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر، فإن الاقتراحات الأولى الواردة في تقرير الأمين العام (S2007/608) - تقوية الملاك الإداري في بغداد وأربيل، واستحداث وجود للأمم المتحدة في البصرة، وإقامة آلية لمتابعة عملية البلدان المجاورة — هذه المقترحات كلها تفتح الطريق أمام تقوية مختلف المجالات التي تضطلع الأمم المتحدة فيها بدور.

في الميدان السياسي تتوفر إمكانية المساهمة في الحوار والمصالحة الوطنية. كما نفكر فيما يمكن عمله للمساعدة في التخفيف من شدة الحالة الإنسانية الخطيرة، وتشديد حماية المدنيين، وتطبيق احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ومحاربة الإفلات من العقاب. إن المسؤولية الأولية تقع، بالطبع، على عاتق الحكومة العراقية، لأن المسألة ليست حماية مواطنيها هي فحسب، وإنما أيضا حماية موظفي الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها. إنها حالة تثير الجزع حقا، حسبما رأينا من تقرير الأمين العام (S/2007/608). إن التصرف أصبح ملحًّا.

وعلى الجانب الاقتصادي يوجد التعهد الدولي مع العراق. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نتذكر أنه حتى تتسم المساعدة الدولية والتعاون الدولي بالفعالية، وحتى يصبح النمو الاقتصادي سمة مميزة في العراق، يتعين على السلطات أن تستحدث الآليات والقواعد الإدارية التي تسمح بممارسة الحكم الصالح.

هذا التعزيز لوجود الأمم المتحدة في الميدان ينبغي بالطبع أن يأخذ في الحسبان القيود المرتبطة بالأمن. وهنا أود أن أشيد بالعمل الذي أنجزته بعثة المساعدة، وكذلك بالعاملين في المنظمات الإنسانية. إنهم يزاولون عملهم في ظل ظروف تجعل من الصعوبة والخطورة بمكان المساهمة في حماية المدنيين وتقديم المساعدة للناس الذين يحتاجون إليها.

فرنسا تؤيد وستواصل تأييد الأمم المتحدة في هذا المسعى الصعب. وبلدي يعتزم أيضا المساهمة في المناقشة داخل الاتحاد الأوروبي وتشجيعه على أن يشترك بحزم أكبر في العراق، من خلال مبادرات محددة.

وكما بين برنارد كوشنر هنا في نيويورك يوم ٢٢ أيلول/سبتمبر، ستشترك فرنسا على وجه التحديد في دعم القطاع الصحي وقطاع القضاء، وبالنسبة للأخير، من خلال تدريب القضاة في العراق. وعندما نبدأ في الأسابيع القليلة القادمة، سنُطلِق المبادرات الأولى في شمال البلد مع زيادة في الحضور القنصلي لفرنسا هناك.

وبتضافر جهود الجميع سيتمكن الشعب العراقي من إيجاد السلام والأمن اللذين يستحقهما في دولة متحدة حرة ديمقراطية. وإننا ملتزمون بذلك بروح بناءة.

السيد ناتاليغاو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد لن بسكو، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

ويشكر وفدي أيضا ممثل الولايات المتحدة الذي تكلم باسم القوة المتعددة الجنسيات.

العنف الجاري في العراق يظل تحديا خطيرا لحكومة وشعب العراق في جهودهما لإحراز التقدم في التعمير وبناء الأمة. إن الشعب العراقي، عقب سنوات من المشقة، يستحق أن ينعم بالسلام والاستقرار والتقدم. ونظرا لأهمية الأمن والاستقرار لتحقيق التقدم في القطاعين السياسي والاجتماعي – الاقتصادي، لا يراود وفدي أي شك في أن حكومة العراق تدرك أهمية الجهود المحسنة، بالتعاون مع القوات الدولية، في إيجاد حل وجيه للشواغل الأمنية في البلد.

وبما أن الصراع في العراق ما فتئ ينتشر عبر الخطوط الطائفية والمذهبية والسياسية، فإن إندونيسيا ترى أن المسؤولية عن استعادة الأمن والاستقرار تقع لا على عاتق الحكومة العراقية فحسب وإنما أيضا على عاتق كل الفصائل في البلد. وفي هذا الصدد ترحب إندونيسيا بوقف إطلاق النار الذي أعلنته بعض الفصائل، والذي أدى إلى انخفاض في العنف في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

مفتاح السلام المستدام في العراق يكمن في الوحدة. فاستمرار المستويات العالية من التشرد والاختناقات السياسية قلل فرصة الوئام. لذلك يؤمن وفدي بأن شعب العراق يجب أن يقف صفا واحدا على كل المستويات، وأن ينحي جانبا كل الاختلافات الطائفية والدينية والسياسية، وأن يعمل بيد واحدة في سبيل التصدي للتحديات التي ما زالت تواجه البلد. وإن الالتزام الصادق من قبل كل الفصائل بالحوار السياسي والمصالحة مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

المجتمع الدولي يجب ألا يترك بابا إلا ويطرقه لتهيئة الظروف الكفيلة بتحقيق تلك المصالحة. وفي ذلك الصدد، يثني وفدي على جهود الممثل الخاص للأمين العام في الحفاظ على الاتصالات مع الزعماء السياسيين والدينيين ورؤساء العشائر للتشجيع على الأخذ بعملية سياسية اشتمالية تستهدف تقوية التحسينات الأمنية في العراق.

التعهد الدولي مع العراق، المبني على أسس علاقة متقابلة بين بناء السلام والرخاء الاقتصادي، يظل إطار عمل مهما للشراكة الدولية مع العراق. إن التعهد يتطلب دعما مؤسسيا حتى يكون فعالا. وبناء على ذلك، يرحب وفدي باستحداث أمانة التعهد كوكالة تابعة للحكومة العراقية، تعمل بدعم من الأمم المتحدة لتيسير تنفيذ التعهد.

إن التوكيد المجدد للدعم الذي أعربت عنه الوفود في اجتماع أيلول/سبتمبر الرفيع المستوى المعني بالعراق يبرز مواصلة تضامن المجتمع الدولي مع العراق. ومن رأينا أن هذا التوكيد ينبغي أن يساعد في تقوية التزام العراقيين بأهداف التعهد.

إن استمرار العنف في العراق جلب عواقب إنسانية وخيمة. فلم يتسبب في التشرد فحسب، وإنما أيضا في تقييد حرية حركة العمليات الإنسانية وعرقلة وصولها إلى مقاصدها. ونشعر بالجزع من التقارير التي تفيد بارتفاع أعداد اللاجئين العراقيين والأشخاص المشردين داخل العراق. كما أن الأوضاع التي يعيشها الأطفال العراقيون تثير لدينا قلقا خاصا.

مع تشرد ٤,٢ مليون عراقي أصبحت المساعدة الإنسانية مهمة شاقة ولكن جوهرية. وفي هذا الصدد ترحب إندونيسيا بإطلاق النداء المشترك من قبل عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ لمعالجة الاحتياجات الصحية العاجلة للاجئين العراقيين في البلدان المجاورة.

التنسيق جوهري في توزيع المعونة الإنسانية الحسنة التوجيه للأشخاص العراقيين المشردين وللاجئين العراقيين. واستنادا إلى ذلك تؤمن إندونيسيا بأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا أساسيا في دعم الحكومة العراقية والبلدان المستضيفة المجاورة في تنسيق أنشطتها الإنسانية.

الدعم من بلدان المنطقة يظل حاسم الأهمية في بناء قدرة الحكومة العراقية على مواجهة شتى التحديات. وإن التنفيذ المتواصل لنتائج مؤتمر شرم الشيخ، بما في ذلك أفرقته العاملة، يتسم بأهمية قصوى. كما نولي أهمية عظمى للاجتماع الموسع التالي لجيران العراق، المقرر عقده في تركيا في الشهر المقبل.

الشراكة الدولية والدعم أمران أساسيان للعراق في مواجهته التحديات التي لا تحصى التي تنتظره. وإن دور ومساهمة بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق يتسم بأهمية وثيقة حقا في مساعدة العراقيين على بلوغ أهدافهم. وإن وفدي يدرك المسؤولية المتعاظمة الملقاة على عاتق البعثة بقرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، الذي يؤيده وفدي تأييدا تاما. لكننا نود أن نؤكد أهمية كفالة توازن بين توسيع المهام وتوفر الموارد الكافية. فهذا في النهاية سيكفل نجاح البعثة.

ومع وضع التحديات الأمنية في الاعتبار، فإن انتشار البعثة في مناطق جديدة سيزيد من إمكانية حصول العراقيين على المساعدة الدولية في تلك المناطق. وفي هذا الصدد يرحب وفدي بإيفاد فريق تابع للبعثة لاستكشاف إمكانية نشر أفراد في منطقة جديدة في البصرة.

أخيرا، أود أن أكرر مساندة إندونيسيا التامة للبعثة ولعملها في العراق.

السيد سباتافورا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود، شأني شأن المتكلمين السابقين، أن أعرب عن شكري للأمين العام على تقريره (S/2007/608) وأن أشكر وكيل الأمين العام بسكو على إحاطته الإعلامية.

إننا نشاطر تماما التقييمات الإيجابية والسلبية للآخرين حول التحديات، ولذا سأتوخى الإيجاز في ملاحظاتي.

كما أود أن أشكر السفير خليل زاده على إحاطته الإعلامية بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات، ولا يفوتني أن أنوه بأننا لاحظنا ورحبنا بقوة بالتطورات الإيجابية والمشجعة التي شرحها لنا. فلنأمل بأن تزداد وتتوسع تلك التطورات الإيجابية في المستقبل. وأعتقد أن مسؤولية أنجاح هذه العملية تقع علينا جميعا.

وأعتقد أن نقطة انطلاقنا ينبغي أن تكون وجهة نظر الأمين العام التي عبر عنها السفير باسكو، ''ثمة فرصة اليوم يجب عدم تفويتها''. ومرة أخرى أعتقد أن هذه هي نقطة الانطلاق. ونحن إذ نمر في مرحلة مهمة، ينبغي علينا التحرك بسرعة وحماسة في كافة الاتجاهات. ويمثل أي تحسن في الحالة الأمنية فرصة ينبغي اغتنامها لنبني ما يريدْ العراقيون حقا ألا وهو عهد وطني ورؤية مشتركة لمستقبلهم المشترك كشعب وكأُمة.

وكما ورد في التقرير، على لسان السيد باسكو في إحاطته الإعلامية ولسان غيره من المتكلمين الّذين سبقوني، تقع مسؤولية السياسة الداخلية على عاتق العراقيين ومؤسساتهم المشروعة. لكن في الوقت ذاته، تضطلع الآن الأمم المتحدة بدور أساسي وموسع بصورة كبيرة، على النحو الوارد في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ويواجه الشعب العراقي، كما أخبرنا السفير قاضي في حزيران/يونيه، خيارات هي ''ليست بيضاء أو سوداء؛ ولا هي خيارات صفرية''. والأمم المتحدة مؤهلة بصورة فريدة لأن تحدد المجالات التوفيقية التي يمكنها معالجة الشواغل المشروعة للمشاركين في العملية السياسية، و تمكين المنظمة من القيام بذلك أمر يعود إلينا جميعا. أعتقد، كما أخبرنا السفير باسكو

''من المهم إعطاء الأمم المتحدة الحيز اللازم في المجالين السياسي والإنساني من أجل تنفيذ ولاية جديد، ويجب حماية قدرة المنظمة على التحدث مع جميع الأطراف واحترام تلك القدرة''.

وثمة عنصر هام آخر هو الحوار الإقليمي الجاري بين العراق وجيرانه، الذي تناوله العديد من المتكلمين الّذين سبقوني. ونرحب بالمبادرة التي أطلقها الأمين العام والحكومة العراقية في أيلول/سبتمبر الماضي لعقد اجتماع وزاري. ونؤيد تأييدا تاما العملية الجارية التي بدأت بالاجتماع الموسع للبلدان المجاورة الذي عُقد غي شرم الشيخ ، كما نتطلع إلى الاجتماع المقبل المزمع عقده في اسطنبول. ولاحظنا أيضا الدلالة الإيجابية بالإشارة إلى المشاركة القوية للأمم المتحدة في عملية تسهيل الحوار مع الجيران.

وعلاوة على ذلك، ما برحت الحالة الإنسانية تثير قلقنا البالغ. ونثني على جهود البلدان التي استضافت اللاجئين العراقيين وعلى جهود الأمم المتحدة. واستجابت

إيطاليا، من جانبها، للنداء المشترك الذي أطلقه في تموز/يوليه الماضي مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بالتبرع بأكثر من ٤,٢ ملايين دولار للأنشطة التي يستفيد منها اللاجئون والمشردون العراقيون في العراق وسوريا والأردن.

وينبغي لنا أن نمضي قدما بفعّالية في تنفيذ العهد الدولي مع العراق وفي بذل الجهود الرامية إلى إعادة الإعمار. وتعتزم إيطاليا، بوصفها الرئيس المشارك للجنة المانحين التابعة لمرفق الصناديق الدولية لتعمير العراق، عقد الاجتماع السادس للجنة في مدينة باري الإيطالية في يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أي خلال تسعة أيام. وسننظر، خلال اجتماع باري، في التوصيات النهائية المتمخضة عن استعراض ولاية المرفق الذي جرى الشهر الماضي. ويهدف هذا الاستعراض، كما تعلمون، إلى ضمان ملكية وقيادة عراقيتين قويتين لأعمال المرفق؛ ومواءمة واضحة للمرفق مع الأولويات الواردة في استراتيجية البلاد الوطنية الإنمائية ومع العهد الدولي مع العراق؛ وتوضيح وتبسيط عنصر القيم في إدارة المرفق.

أن مرفقا يعمل بقدر أكبر من الفعالية سيكون أداة هامة تحت تصرف المجتمع الدولي، وسيكون استجابة لمناشدة السفير باسكو بدعم الترتيبات الأمنية والمالية واللوجستية الهامة أيضا لنجاح بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق في مهامها. وهذا ما نحاول أن نقوم به.

وفي الوقت نفسه، هناك خطوة هامة لجعل الإسهامات الدولية في إعادة إعمار العراق أكثر فعّالية وهذه الخطوة تتمثل في الانضواء تحت لواء الأمين العام عن طريق ممثله الخاص لحشد مساهمات وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها كما ورد في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

السيد فيربيكي (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكر السفير باسكو على تقديمه تقرير الأمين العام (A/2007/608). وتؤيد بلجيكا تحليلات التقرير وتوصياته.

وقبل أقل من عام، أرسلت الأمم المتحدة تحذيرا مزدوجا إلى العراق والمجتمع الدولي بأسر: الأول، أنه كان هناك خطر من احتمال أن تؤدي موجات الهجمات الإرهابية والعنف الطائفي إلى حرب أهلية واسعة النطاق؛ والثاني، أنه كان هناك خطر بأن حالة عدم الاستقرار هذه ستؤثر ليس على العراق فحسب، وإنما أيضا على المنطقة برمتها.

وبعد مضي عام، لا يزال هذان الخطران ماثلان في العراق. وبالتأكيد، يمكننا أن نرحب بحذر بانخفاض أعداد الضحايا، ولا سيما في بغداد. لكن، ما فتئ العراقيون، سواء أكانوا في بغداد أم الموصل أم البصرة، ولا سيما المدنيون – الّذين ينتمون إلى جميع الأديان والجماعات الإثنية – يتعرضون إلى مستوى كبير من العنف. واليوم أكثر من أي وقت مضى، لن يتسنى التغلب على ذلك التحدي الأمني عن طريق تبني نهج عسكري بحت.

أما بالنسبة للسكان، فالحكومة العراقية ملزمة بمضاعفة جهودها لتحقيق المصالحة بين جميع الأطراف، بالاستناد إلى حكم القانون واحترام الحقوق الأساسية. ولتحقيق تلك الغاية، فإن الوسائل المتوفرة للعراقيين معروفة جدا: تعديل الدستور لاستعادة ثقة العراقيين في دولة تضمن أن تتمتع جميع مكونات المجتمع بحق المشاركة في مستقبل مشترك؛ وتواصل الإجراءات التشريعية بشأن قضايا حساسة مثل إدارة الموارد النفطية والغازية، وبشأن تركة حزب البعث وتطبيق المادة ١٤٠ من الدستور؛ وأخيرا ، تعزيز المؤسسات، ولا سيما قوات إنفاذ القانون، بتطبيق حكم القانون

الديمقراطي واحترام الحقوق الأساسية. وبالنسبة إلى بلادي، فإن الجهود التي بذلتها حكومة وبرلمان العراق على مدى الأشهر القليلة الماضية تؤكد أهمية ذلك التقييم. ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلا، ويتعين بذل جهود أكبر لتحقيق الأهداف الآنفة الذكر.

وتتمثل العبرة الأخرى التي استقاها المجتمع الدولي من الأشهر القليلة الماضية في إدراكه المزدوج: فمن ناحية، إن التحديات التي تواجه العراق لا تؤثر على العراق فحسب، وإنما أيضا على البلدان المجاورة والمجتمع الدولي بأسره؛ ومن الناحية الأخرى، من واجبنا ومن مصلحتنا مد يد العون للسلطات العراقية في جهودها الرامية إلى إيجاد تسوية.

وتمخض ذلك الإدراك عن إطلاق عدة مبادرات، ترحب بها بلجيكا وشاركنا بها إما مباشرة أو من خلال الاتحاد الأوروبي: المؤتمر الذي نظمه مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بشأن المشردين وعُقد في جنيف في نيسان/أبريل. والعهد الدولي مع العراق، الذي أُطلق في شرم الشيخ في أيار/مايو، وهو يهدف إلى إعادة إعمار العراق وتنميته؛ والمشاورات الإقليمية على المستوى الوزاري التي نظمتها منظمة الصحة العالمية في دمشق في تموز/يوليه؛ والاجتماع القادم في مدينة باري الذي يهدف إلى مناقشة مستقبل المرفق الدولي لصناديق تعمير العراق؛ وفي الاجتماع الذي سيعقد في اسطنبول أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، سيواصل العراق مناقشاته مع جيرانه والجهات الفاعلة الرئيسية في المجتمع الدولي.

وتدعم بلجيكا العملية التي بدأها الحكومة العراقية في بغداد في آذار/مارس. وينبغي أن يسمح تنظيم الحوار السياسي والتقني بزيادة الاستقرار في المنطقة مع الاحترام المتبادل السيادة المعزّزة للعراق والدول المجاورة له.

ومع ذلك، وبالإضافة إلى العدد المتزايد من هذه المبادرات، ينبغي لنا أن نستفيد إلى أقصى حد من الشراكة بين العراق والمجتمع الدولي عن طريق تمكين الحكومة العراقية والجهات الإقليمية الفاعلة وكفالة أن تكون هذه المبادرات، بالإضافة إلى تميزها بخصائص فريدة، متكاملة ومتسقة كي يتسنى لنا إحداث أثر حقيقي في الحياة اليومية للسكان المعنيين.

وانطلاقا من هذا الحرص على الاتساق، ترحب بلجيكا بالولاية المجددة التي أوكلها القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) للأمم المتحدة في العراق في صيف العام الحالي. ومع إدراكنا للقيود التي يفرضها انعدام الأمن المستمر، فإننا نعرب عن تأييدنا الكامل للأمين العام في تصميمه على أن تضطلع الأمم المتحدة بدور معزز كمنسق ومحفز للجهود التي نبذلها جميعا لمساعدة الشعب العراقي على بناء البلد الذي يستحقه.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أضم صوتي إلى أصوات الآخرين بتقديم الشكر إلى وكيل الأمين العام، السيد باسكو، على ملاحظاته الاستهلالية. ونرحب بفرصة الاستماع إلى إحاطة إعلامية من السفير خليل زاده بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق. وأود أن انتهز هذه الفرصة لأشيد بالسيد أشرف قاضي، وأن أشكره على إسهاماته المميزة لشعب العراق خلال فترة الثلاث سنوات كممثل خاص للأمين العام في العراق. مع أن الحالة في العراق قد تحسنت إلى حد ما، إلا أن البلد ما زال يواجه تحديات هائلة في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية وإعادة البناء. ويتزايد عدد النازحين واللاجئين العراقيين شهرا بعد شهر. وقد أصبحت الحالة الإنسانية في العراق أخطر أزمة إنسانية يواجهها العالم اليوم. إن كيفية تحقيق المزيد من الاستقرار في الحالة، حتى يمكن أن تنطلق عملية إعادة البناء والمصالحة السلمية بطريقة سلسة، هي مسألة تستحق نظرة جادة من جانب الحكومة العراقية والمجتمع

الدولي. ونحن نؤيد آراء الأمين العام الواردة في تقريره (S/2007/608).

وهناك حاجة الآن، أكثر من أي وقت مضى، إلى التوافق السياسي والمحاولات الصادقة للعمل عبر الخطوط العرقية والطائفية والسياسية. ومستقبل العراق، في نهاية المطاف، ينبغي أن يقرره العراقيون أنفسهم. ويحدونا الأمل في أن كل الزعماء السياسيين في العراق سيتحلون بالشجاعة، ويتخذون تدابير حازمة ويستجيبون لتطلعات الشعب العراقي والمجتمع الدولي، وسيسعون إلى الوحدة والتعاون. وبطبيعة الحال، فإن تحقيق الحل المناسب للوضع في العراق والمشاكل التي ينطوي عليها هو اختبار للمجتمع الدولي أيضا. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الوقوف إلى جانب الشعب العراقي وأن تكون مستعدة لتقديم كل مساعدة مفيدة وأن تفعل ذلك كلما اقتضى الأمر.

إن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) يتسم بأهمية بالغة. وهو يأذن لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بأن تؤدي دورا أكثر فعالية في مساعدة العراق في تخفيف المصالحة الوطنية، والحوار الإقليمي، وإعادة البناء الاقتصادي والإغاثة الإنسانية. وفي هذا السياق، فإننا نتطلع إلى الانخراط الكامل للممثل الخاص الجديد للأمين العام، السيد استفان دي مستورا، لدى وصوله إلى العراق. ونأمل أنه سينفذ الولاية المنصوص عليها في القرار وأن يستفيد بشكل كامل من حياد الأمم المتحدة وخبرتها وسلطتها، وأن يضطلع بجهد وبالتزام كاملين بتغيير الوضع في العراق إلى الأفضل. ويحدونا الأمل في أن الأطراف داخل العراق وخارجه ستقدم الدعم النشط للممثل الخاص للأمين العام، وتهيئ له الظروف والمجالات التي يحتاج إليها لكي يتمكن من أداء الدور المناط به.

إن ضمان سلامة وأمن المرافق والموظفين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق شرط مسبق هام لعمل البعثة على نحو فعَّال. فما زالت المخاطر الأمنية في العراق تعيق العمليات اليومية للبعثة. ونحن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء ذلك. ونعتقد أن الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات ينبغي أن تتحملا المسؤولية الأساسية في هذا المجال. وينبغي ألا يدخر أي جهد لتأمين كل الضمانات الأمنية للبعثة لكي تتمكن من الاضطلاع بعملياتها التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

إن العراق المستقر والموحد لن يلبي آمال وتوقعات الشعب العراقي برمته فحسب، بل إنه سيفضي أيضا إلى تأمين السلام والهدوء لجيران العراق ولمنطقة الشرق الأوسط ككل. وقد أظهرت عملية شرم الشيخ، التي انطلقت في أيار/مايو الماضي، تصميم بلدان المنطقة على تعزيز التعاون الإقليمي والمحافظة على الاستقرار في العراق. ويتعين على المجتمع الدولي أن يوجه اهتماما متزايدا إلى آراء ومقترحات بلدان المنطقة تلك بشأن مسألة العراق. ونحن سعداء بقيام العراق بتحسين علاقاته مع البلدان المجاورة وغيرها من بلدان المنطقة. ونأمل أن تواصل جميع الأطراف المعنية المحافظة على زخم التعاون وأن تبذل جهودا أكبر لتحقيق تقدم جوهري في الاجتماع الموسع الثاني للبلدان المجاورة للعراق، الذي سيعقد في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد سويسكم (بنما) (تكلم بالإسبانية): باسم بنما، أود أن أشكر وكيل الأمين العام، السيد باسكو، والسفير خليل زاده على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونحيط علما كذلك بما عبَّر عنه الأمين العام من قلق بشأن مسألة العراق. ونود كذلك أن نشكر الممثل الخاص السابق للأمين العام، السيد أشرف قاضي، على عمله الهام على رأس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ووفد بنما يدرك

الظروف الصعبة للغاية التي عمل في ظلها هو وكل موظفي البعثة.

إن العراق يشهد حالة حرجة، ويجب توجيه اهتمام كبير إليه، ليس من جانب مجلس الأمن فحسب، بل أيضا من جانب المجتمع الدولي بشكل عام. ونحن نشعر بالقلق البالغ إزاء الحالة الإنسانية الناجمة عن أعمال العنف التي تقع في العراق. وقد كشف تقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عن حقوق الإنسان في العراق، الذي صدر في ١١ تشرين الأول/أكتوبر، عن الجانب المظلم في هذا الصراع. فالملايين من العراقيين اضطروا إلى النزوح من ديارهم، ويعيش الكثيرون منهم في ظروف قاسية، بدون أن يتوفر لهم الغذاء والخدمات الأساسية، ويتعرض الأطفال بشكل خاص إلى الإصابة بالأمراض.

وفي ضوء هذه الحالة، يجب أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أكثر فعالية في العراق، وأن تقدم المساعدة من أجل تعزيز قدرة الحكومة العراقية على الاستجابة بأفضل طريقة ممكنة لاحتياجات شعبها. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تقوم بعملها بنزاهة، على ألا تقف على الحياد. وينبغي لها أن تراعي في أنشطتها جميع القطاعات السياسية والدينية والعشائرية. وبدون ذلك، فإنها لن تفعل سوى زيادة السخط والتهيئة لمزيد من العنف. وبهذه الطريقة وحدها، يمكن إحراز تقدم في إعادة البناء الاجتماعي والمادي، بما من شأنه التقليل من العنف والسماح بعودة ٤,٢ مليون من العراقيين النازحين واللاجئين إلى ديارهم.

وتتطلب المصالحة الوطنية التزاما حقيقيا من المجتمع الدولي بإعادة بناء مؤسسات البلد الذي مزقته جراح الماضي العميقة. وندعو الأمم المتحدة إلى أن تضاعف جهودها في أنشطتها الرامية إلى تحقيق شمولية العملية السياسية والحوار في العراق. ونشدد على الدور البارز لزعماء العراق في هذا السياق. فعلى هؤلاء الزعماء أن يتحلوا بالشجاعة السياسية. وبهذه الطريقة وحدها يمكن الحد من العنف، وبالحد من العنف وحده يمكن إيجاد الضمانة لاحترام حقوق الإنسان لملايين العراقيين.

ونقدر التقدم الذي أشار إليه العهد الدولي مع العراق في تقريره نصف السنوي، ونثق في أن المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المجاورة في المنطقة، سيواصل دعم هذه المبادرة. ونود أيضا أن ننوه بأهمية حضور العراق ومشاركته في مداولات المجلس. ومن المهم أن يواصل المجلس في المستقبل الإصغاء إلى رأي العراق في دور الأمم المتحدة في الصراع.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير المعروض علينا وممثل الولايات المتحدة، السفير خليل زاده، على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

ونحن ننظر على نحو إيجابي إلى جولات المحادثات والمفاوضات والزيارات التي قام رئيس الوزراء العراقي للبلدان المجاورة ولبلدان أبعد، محاولا التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل العراق. ونرحب أيضا بالعمل الجاري للعهد الدولي مع العراق، ونلاحظ التزام المشاركين الذين يعملون بالشراكة مع حكومة العراق لضمان الاستقرار والأمن واعادة البناء الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية لا يزال وفد بلدي شديد القلق من أن الحالة الأمنية في العراق ما تزال محفوفة بالمخاطر. ونعيد التأكيد على أن أي حل للصراع في العراق يجب أن يتضمن عملية سياسية شاملة ومصالحة وطنية وحوارا بناء مع جميع الدول المجاورة.

وفي هذا الصدد نرحب بالمؤتمر الذي سيعقد قريبا في استانبول بشأن العراق والذي ستحضره البلدان المجاورة. ودور الجهات العاملة الإقليمية لا تمكن المبالغة في التأكيد عليه، ووفد بلدي يؤيد جميع الجهود الرامية إلى التصدي للعنف ومسألة المشردين داخليا واللاجئين. والتعاون الإقليمي ضروري لضمان الاستقرار في العراق وأيضا في المنطقة برمتها.

إن الأزمة الإنسانية المستمرة تثير قلقا بالغا، وهي تتطلب الاهتمام الجماعي الملح. وإن لم تحل مسألة المشردين داخليا واللاجئين يمكن أن تكون لها عواقب وخيمة على البلد، بل والمنطقة برمتها.

وقد أزعجتنا التقارير الواردة عن أنشطة المتعاقدين العسكريين التي أودت بحياة المدنيين العراقيين الأبرياء. ولذلك ندعو مرة أخرى جميع المشاركين في العراق إلى ممارسة أقصى قدر من الحذر، وإلى وضع لوائح أشد صرامة تحكم إجراءات شركات الأمن الخاصة.

وينبغي أن يلاحظ أن التقرير الذي أصدرته مؤخرا بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق عن حقوق الإنسان أشار إلى أن البعثة تشاطر لجنة الصليب الأحمر الدولية رأيها في أن الشركات العسكرية الخاصة يجب أن تحترم القانون الإنساني الدولي، وأن تزايد اللجوء إلى خدماتها ينذر بخطر زوال التمييز الأساسي بين المدنيين والمقاتلين. (بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، تقرير حقوق الإنسان، ١ نيسان/أبريل – ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الفقرة ٢٢).

والقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) يشهد بتصميم المجتمع الدولي على مساعدة الشعب العراقي على تجاوز الأزمة الراهنة. ووفد بلدي يؤيد تأييدا قويا اضطلاع الأمم المتحدة بدور موسع في العراق، وفقا لالتزامنا بتعددية الأطراف وحل الصراعات. وللأمم المتحدة دور يتسم بأهمية خاصة فيما يتعلق بالمصالحة الوطنية في العراق. وكما أشار الأمين العام في تقريره فإن الأمم المتحدة تتمتع بعلاقات طيبة مع جميع الأطراف عبر الطيف السياسي في العراق ولديها أيضا ميزة التعويل على أفضل الممارسات الماضية المكتسبة من العمل في صراعات عالمية أخرى. ولكن، فيما يتعلق باضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر مباشرة، كما يتضمن القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) نفسه، فإن الدور الموسع لا يمكن أن يحقق إلا إذا ''سمحت الظروف'' (القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، الفقرة ٢). وسلامة أفراد الأمم المتحدة يجب أن تكون اعتبارا رئيسيا.

ونكرر القول إنه على الرغم من الأحداث التي أدت إلى الحالة الراهنة، تقع على مجلس الأمن مسؤولية ضمان ممارسة السلطات الممنوحة للقوة المتعددة الجنسيات في العراق بطريقة متسقة مع قرارات مجلس الأمن، وضمان استعمال موارد العراق الطبيعية والأموال الموجودة في صناديق العراق الإنمائية لفائدة الشعب العراقي وضمان تمسك جميع الأطراف بالقانون الدولي وبحقوق الإنسان واحترامها لها.

السيد بياباره – إيبورو (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يشكركم وفد بلدي، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المعنية بالعراق بشأن موضوع بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق. ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها عن تقرير الأمين العام ربع السنوي عملا بالقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

وإلقاء نظرة على هذا التقرير يوفر استعراضا للحالة برمتها في العراق، مع بوادر أمل، ولكن أيضا – وبصفة رئيسية – مجالات هي مصدر قلق كبير. وفي الواقع أن العراق لا يزال بلدا يسود فيه العنف، معززا انعدام الأمن بما يترتب على ذلك من عواقب مأساوية في حياة الناس اليومية، وتعزيز ظاهرة المشردين داخليا واللاجئين المتدفقين إلى

البلدان المجاورة وبلدان أبعد. من الملح أن تتخذ السلطات العراقية، التي تشكل حماية شعبها مسؤوليتها الأولى، التدابير اللازمة لتقليل ذلك العنف ولاستمرار انخفاض عدد الإصابات الذي حدث في أيلول/سبتمبر.

ووفد بلدي لا يزال يرحب بوقف إطلاق النار بين جيش المهدي وتحالف المتمردين السنة ضد القاعدة، مما أسهم إسهاما كبيرا في تقليل العنف. وكما أكد الأمين العام في تقريره ''فإن هذه التطورات السياسية والعسكرية ينبغي تحويلها إلى منصة قفز للتوصل إلى المصالحة الوطنية''. (S/2007/608، الفقرة ٦٥).

ويجب أن يستمر الحوار الوطني في العراق بدون تقاعس، ولكن أيضا بدون استبعاد، للتصدي لتحدي العنف وانعدام الأمن ولدحر خطر الحرب الأهلية، الذي بقي مدة طويلة يحلق فوق البلد. وذلك الجهد، الذي ستقوده السلطات العراقية السياسية والدينية، يجب أن يتلقى المساعدة أيضا من المجتمع الدولي، الذي يجب عليه ألا يسمح بفتور مساعدته.

ونحن ممتنون للقوة المتعددة الجنسيات التي تقوم بمهمة خطرة في ظل ظروف بالغة المشقة، كما وافانا قبل هنيهة ممثل الولايات المتحدة. بيد أننا ندعو القوة إلى المراعاة على نحو خاص للحالات المتكررة لحدوث خسائر في الأرواح في عملياتها حتى لا تضيع المكاسب التي حققها الشعب العراقي بكد.

ونفس المفهوم يجب أن يطبق على الجيوش الخاصة التي لا تسيطر عليها الحكومة العراقية. وفي هذا السياق نرحب باتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) المؤرخ في ١٠ آب/أغسطس، وهو القرار الذي وسع ولاية بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق ومشاركة الأمم المتحدة في تنسيق مهام إعادة بناء العراق في جميع المجالات.

ويلاحظ الكونغو التدابير المحددة التي تدعو إليها الأمم المتحدة لمتابعة القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). إن الأمم المتحدة بها تجربة معترف بها لا تضاهى في مجالات هامة من قبيل المساعدة السياسية والمؤسسية، وبخاصة في تشجيع الحوار السياسي والمساعدة الانتخابية والتنمية الاقتصادية بتنفيذ متضافر للعهد العراقي، وحماية حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية، والمساعدة القانونية والقضائية. ولا شك في أن تلك التجربة ستسهم إسهاما كبيرا في إعادة بناء العراق، الذي نود أن نراه ديمقراطيا ومتحدا ومزدهرا وذا سيادة وفي سلام مع نفسه وجيرانه. ولذلك، فإن الالتزام البناء من جانب البلدان المجاورة والبلدان الأخرى في المنطقة، كما اقترح الأمين العام، لا يزال ضروريا لضمان استقرار العراق، ويشجع وفد بلدي هذه الرؤية.

وختاما، يدعو وفد بلدي إلى التضامن من جانب الدول الأعضاء في منظمتنا في دعم الموارد، المالية والسَوقية، لتقديم المؤن للعراق في مهمة إعادة البناء الشاقة التي يقوم بها.

وأخيرا، يسرنا تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام ونتمنى له كل التوفيق في عمله.

السيد بريان (سلوفاكيا): أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإعراب عن الشكر لوكيل الأمين العام باسكو على إحاطته الإعلامية. وأغتنم هذه الفرصة أيضا للتقدم بشكرنا للسيد أشرف قاضي على ما قام به من عمل ممتاز في العراق ومن أجل العراق بصفته الممثل الخاص السابق في العراق، وكذلك كل الموظفين المعنيين في الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. كما أشكر سفير الولايات المتحدة خليل زاده على تقريره الذي قدمه بالنيابة عن البلدان التي تتألف منها القوة المتعددة الجنسيات، ومنها البلد الذي أنتمي إليه، سلوفاكيا.

وكمـا سمعنـا في الإحاطـة الإعلاميـة، مـا زال العـراق يواجه العديد من التحديات، مع بقاء الحالة الأمنيـة في الميـدان شديدة التعقيد. ونأسف لاستمرار ازدياد مستوى العنف في العراق وما له من آثار مدمرة على كل جوانـب الحيـاة تقريبـا وندين ذلك. وما زال الأمر يشكل مصدر قلق مستمر لنـا. ونحـن نـدين بـشدة جميـع تلـك الأعمـال الإرهابيـة ونـدعو إلى بذل مزيد من الجهود واتخاذ مزيد من التدابير لتحسين الحالـة الأمنية، وحماية المدنيين والظروف الإنسانية على نحـو عـام، التي تثير الانزعاج حقا، كما سمعنا في الإحاطة الإعلامية الـتي قدمها السيد باسكو.

غير أن مستجدات ومبادرات مشجعة طرأت مـؤخرا علـى الـصعد الوطنيـة والإقليميـة والدوليـة. ونعتقـد أن لتلـك الجهـود المتـضافرة أهميـة حاسمـة في مـساعدة العـراق وتحقيـق الاستقرار والأمن والرفاه في البلد.

وفي هذا الصدد، يشكل اتخاذ المجلس بالإجماع القـرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) في آب/أغسطس، الذي يجدد ويمـدد ولايـة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، خطـوة هامـة تستحق الثناء. وقد دأبت سلوفاكيا على تأييد وجـود حـضور قـوي للأمـم المتحدة في العراق وتمديد ولايتـها فيـه مـن أجـل مـساعدة ذلـك البلـد في العمليـة الانتقاليـة صـوب الاسـتقرار والديمقراطية وسيادة القـانون والرفـاه الاقتـصادي. ونحـن علـى اقتناع بأن زيادة المساعدة التي تقدمها الأمـم المتحـدة، وتعزيـز حضورها وتوسيع نطاق دورها ستمكن مـن تحقيـق مزيـد مـن التقدم في إجراء الحوار السياسي الحقيقي، والمصالحة الوطنيـة، والإصـلاح الاقتـصادي، واحتـرام حقـوق الإنـسان وسـيادة القـانون في البلـد. ونأمـل أن تـستخدم القيـادة العراقيـة هـذه المساعدة للتوصل إلى حل مستدام للأزمة في العراق.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد التأكيد على دعـم بلدي لعراق آمن ومستقر ومزدهر والإعراب عن التزامنـا إزاء هذا الهدف. وتجدد سلوفاكيا التأكيد أيضا على دعمها الـذي لا لبس فيه لمشاركة الأمم المتحدة ودورها النـشطين في وضـع وتنفيـذ العهـد الـدولي مـع العـراق. وتـشجعنا نتـائج التقريـر المرحلي نصف السنوي الذي سلط الضوء على مـا تحقـق مـن إنجازات هامة في العديد من القطاعات على الرغـم مـن الحالـة الأمنية الصعبة.

كما نرحب بإنشاء أمانة العهد بوصفها وكالـة تابعـة لحكومة العراق، من شأنها تيسير التنفيذ العملي لخطط العهـد وأنـشطته في الميـدان. وسـلوفاكيا باعتبارهـا عـضوا في الاتحـاد الأوروبي، تعـرب عـن اسـتعدادها للمـشاركة بـصورة فعّالـة وبنّاءة في الجهود المشتركة للاتحاد الأوروبي بغية تعزيز وتنفيـذ أولويات العهد.

ونتـشاطر تمامـا الـرأي القائـل بأنـه يمكـن بـل ينبغـي للأطراف الفاعلة الإقليمية، وخاصة جيران العـراق المباشـرين، أن تضطلع بـدور أكثر فعّالية في تعزيـز السلم والاستقرار في العراق، وذلك لا يعود بالنفع على العراق فحسب، بـل علـى جيرانـه أيـضا. ونتفـق مـع الـسيد باسـكو علـى أن المـشاركة الإقليمية البناءة والإسهامات في نجاح عملية تعزيز الاسـتقرار في العراق تظل أمرا حاسما يخدم مصلحة جميع جيران العـراق. وبالتـالي، نحـن نتطلـع إلى الاجتمـاع الموسـع القـادم لجـيران العـراق الـذي سيُعقد في اسـطنبول، في مطلـع الـشهر المقبـل. ونأمل أن يواصل هذا الاجتماع تعزيـز عمليـة بنـاء الثقـة علـى الصعيد الإقليمي من خلال حوار ملموس وتعاون عملي.

وفي الوقت ذاته، مـا زلنـا نـؤمن بـأن الانهمـاك الفعّـال والكامـل مـن حكومـة العـراق في عمليـة الانتقـال وتعزيـز الاستقرار يظل أمرا حاسما. وببساطة، إن امتلاك العـراق لهـذه العمليـة أمـر أساسـي فعـلا. ومـا لم يـتم ذلـك، سـيكون مـن الصعب النجاح في التصدي للتحديات العديدة الـتي يواجههـا هذا البلد وشعبه.

وفي هذا الصدد، نشجع بقوة حكومة العراق، إلى جانب جميع الأطراف والقادة المعنيين في البلد، على إحراز تقدم كبير في تشجيع الحلول التوفيقية السياسية والمصالحة الوطنية الحقيقية. ومن الضروري التصرف بمسؤولية والعمل على تجاوز أوجه الانقسام العرقي والطائفي والسياسي.

وفي الختام، أود التشديد على أهمية بذل كل الجهود الممكنة من أجل التصدي للمعاناة المتزايدة لعدد كبير من اللاجئين العراقيين والأشخاص المشردين داخليا. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير مناسبة للتخفيف من العبء الثقيل الملقى على عاتق البلدان المجاورة، لا سيما الأردن وسورية. وفي هذا السياق، يظل دور وأنشطة هيئات من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمة الدولية للهجرة أمرا هاما ومطلوبا بقدر كبير. غير أننا هنا أيضا – لا سيما في هذه الحالة الخاصة – نرى مدى ضرورة تشجيع إجراء حوار وطني ناجح لتحقيق المصالحة بين جميع مكونات العراق وجماعاته السكانية. ولن نتمكن إلا بنهج من هذا القبيل من منع مواصلة تدفق الناس وتمكين اللاجئين العراقيين والأشخاص المشردين داخليا من العودة إلى ديارهم.

وأخيرا، نود أن نشارك الآخرين في الإعراب للممثل الخاص الجديد للأمين العام عن تمنياتنا بكل التوفيق في مهمته الجديدة.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك الزملاء الآخرين في التقدم بالشكر لوكيل الأمين العام باسكو على تقديمه لتقرير الأمين العام. وذلك أول تقرير عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في العراق منذ اتخاذ القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). كما أود أن أشكر السفير خليل زاده على العرض الذي قدمه بالنيابة عن القوة المتعددة الجنسيات في العراق، التي تظل المملكة المتحدة ثاني أكبر مساهم فيها.

وأود أن أكرر شكر الأمين العام للسيد أشرف قاضي على عمله الحثيث بوصفه الممثل الخاص في العراق على مدى السنوات الثلاث الماضية. ونتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع الممثل الخاص الجديد وهو يتخذ إجراءات لتنفيذ الدور المعزز، على النحو الوارد في القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

وقد ذكّرنا الأمين العام هذا الصباح بالنقطة الواردة في تقريره بأن هناك الآن فرصة ينبغي ألا تُهدر. وعلى مدى الشهور الثمانية الماضية، على نحو ما بينه الجنرال بترايوس، في شهادته أمام الكونغرس الأمريكي، والسفير خليل زاده اليوم، أحدثت قوات الأمن العراقية والقوة المتعددة الجنسيات أثرا كبيرا وإيجابيا في مجال الأمن في العراق، بتخفيض أعمال العنف الطائفي وتحقيق نجاحات ضد القاعدة.

وهذه مستجدات تستحق كل الثناء، وينبغي متابعتها باتخاذ خطوات سياسية صوب المصالحة الوطنية، بقيادة العراقيين وبالدعم والتيسير، عند الاقتضاء، من المجتمع الدولي. ونشجع القادة العراقيين على الاستفادة من الاتفاقات التي تم التوصل إليها خلال مؤتمر القيادة الذي عُقد في آب/أغسطس. وإننا حريصون على نحو خاص، على أن نرى اجتماعات أخرى لرئيس الوزراء والرئيس ونائبيه بغية التوصل إلى اتفاقات بشأن المسائل السياسية الرئيسية. ونرحب بالأولوية التي قال الممثل الخاص الجديد إنه سيوليها لتشجيع الحوار الوطني، على النحو الذي بينه السيد باسكو اليوم.

ولن ينجح العراق دون الدعم الكامل من جيرانه ودول المنطقة. وأردد ما قاله الزملاء في الترحيب بالاقتراح الذي قدمه الأمين العام خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العراق الذي عُقد في الشهر الماضي، من أجل إنشاء

أمانة معنية بالتعاون الإقليمي. ونأمل أن نتمكن من مواصلة مناقشة هذا الاقتراح في الاجتماع الخاص بجيران العراق الذي سيعقد في اسطنبول في تشرين الثاني/نوفمبر، والذي ستكون مشاركة الممثل الخاص فيه موضع ترحيب كبير. ونأمل أن يوافق الاجتماع على اقتراح الأمين العام. وكلما سارعنا بإنشاء الأمانة، يمكن لمبدأ المشاركة والتعاون الإقليميين المستدامين الإسراع في إحداث أثر مجد وعملي.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدوره أيضا.

وأكد الشركاء الرئيسيون مجددا التزامهم نحو العراق في إطار العملية الموسعة التي يقوم بها جيرانه وفي الاجتماع الرفيع المستوى. وهذا الأسبوع، التزم الاتحاد الأوروبي بتقديم دعم أكبر للعراق ولوجود الأمم المتحدة فيه.

وتظل المملكة المتحدة ثابتة في دعمها للعراق من خلال جهودنا العسكرية والدبلوماسية والإنمائية. وبعد مناقشات مع حكومة العراق وشركائنا في القوة المتعددة الجنسيات، حدد رئيس الوزراء غوردون براون الخطط العسكرية والاقتصادية للمملكة المتحدة في جنوب العراق، حيث نتحمل مسؤولية الدولة القائدة ضمن القوة المتعددة الجنسيات.

ونتيجة للتقدم الذي أحرزناه في تدريب قوات الأمن العراقية، وعلى أساس الظروف القائمة على الأرض، نتوقع أن تتحقق السيطرة العراقية الإقليمية في محافظة البصرة في الشهرين المقبلين. ومن شأن ذلك أن يتمم نقل المسؤولية عن الأمن إلى السيطرة العراقية في المحافظات العراقية الجنوبية الأربع التي كانت خاضعة للمسؤولية البريطانية. وستركز القوات البريطانية بعد ذلك على تدريب وتوجيه الجيش والشرطة العراقيين، وعلى تأمين طرق الإمداد ومراقبة الحدود العراقية الإيرانية، مع الحفاظ على القدرة على مساعدة قوات الأمن العراقية عندما يُطلب منها ذلك. ورهنا بالمشورة العسكرية يقترب الوقت – نخطط للانتقال إلى مرحلة ثانية من المراقبة في ربيع عام ٢٠٠٨ – الذي سيكون لدينا عدد فيه أقل من القوات، وقدرة أكثر محدودية على التدخل، نركز إلى حد كبير على التدريب والتوجيه.

وفي موازاة ذلك، سندعم أنشطة إعادة البناء الاقتصادي التي أعلنها رئيس الوزراء المالكي في تموز/يوليه، بما في ذلك من خلال المساعدة على إنشاء لجنة جديدة لتنمية البصرة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص الدولي في الجنوب، وتقديم المشورة بشأن الاستثمار والنمو.

إن الدعم الدولي لسلطات المحافظات يتسم بالأهمية، حيث تنسق هذه السلطات في الجنوب المشاريع التي سيكون لها أثر دائم. ونحن نعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة لتقديم المشورة بشأن إنشاء وجود للأمم المتحدة في البصرة خلال الأشهر المقبلة وتسهيل ذلك. وأود أن أسترعي الانتباه إلى طلب المساعدة المالية واللوجستية الذي تقدم به الأمين العام، وعلى النحو الذي حدده السيد باسكو اليوم، وهي مساعدة ضرورية من أجل السماح للأمم المتحدة بتنفيذ دورها كاملا. وآمل أن تنظر الدول الأعضاء في ما يمكنها تقديمه من دعم.

وكما قلت في البداية، هناك الآن فرصة للعراق ولنا جميعا يجب عدم تفويتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أدلي ببيان بصفتي ممثل غانا.

يود وفد بلادي أن يشكر الأمين العام على التقرير الشامل (S/2007/608) الذي قدمه عملا بالقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧). ونود أيضا أن نشكر وكيل الأمين العام لين باسكو على عرضه وتقريره المستكمل. ونود أيضا أن نشكر السفير زلماي خليل زاده على إحاطته الإعلامية بشأن القوة المتعددة الجنسيات في العراق.

بموجب القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، وسع المجلس دور بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في المجالات السياسية وعمليات المصالحة، في حين احتفظت القوة المتعددة الجنسيات بدورها القيادي في صون السلم والأمن في البلاد. ولا يزال الوضع في العراق يمثل تحديا وسيعتمد مدى نجاح عمل البعثة إلى حد كبير على مدى استعداد العراقيين أنفسهم للتخلص من خلافاتهم من أجل السلام. وفي هذا الصدد، شجعت غانا سلسلة المبادرات التشريعية التي أعلنتها القيادة العراقية في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧، والتي تهدف إلى كسر الجمود في العملية السياسية. وشجعنا أيضا الجهد الذي تبذله لجنة استعراض الدستور لتقديم تقريرها النهائي إلى مجلس النواب قبل نهاية هذا العام.

وترحب غانا بالخطوات التي اتخذها الأمين العام، بما في ذلك اجتماعه في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ مع المشاركين في الاجتماعات الموسعة لجيران العراق – وهو اجتماع كان يهدف إلى حشد الدعم والتعاون الإقليميين، اللذين هما أساسيان في تيسير التنفيذ الكامل والفعال لولاية البعثة – والتقدم في وثيقة العهد الدولي مع العراق. وفي هذا الصدد، نرحب بإنشاء أمانة لوثيقة العهد، فضلا عن الدعم الإداري والتقني الجاري تقديمه على أساس مؤقت من جانب الأمم المتحدة والبنك الدولي والشركاء الآخرين في التنمية. ويود وفد بلادي أيضا أن يؤكد على أهمية خطة العمل ذات الستة شهور التي يجري وضعها لتبسيط الأنشطة وتنفيذ وثيقة العهد الدولي مع العراق.

ويتوقع وفد بلادي أن يسهم الاجتماع الموسع المقبل لجيران العراق، الذي من المقرر عقده في اسطنبول، تركيا، في إيجاد حل مرض للقضايا المتصلة بالطاقة واللاجئين والأمن – من بين قضايا أخرى ذات آثار إقليمية وعالمية بعيدة المدى.

وفي ضوء التوترات العرقية الأخيرة على طول حدود العراق، تناشد غانا جميع الأطراف ممارسة ضبط النفس وتدعو جيران العراق إلى الاستمرار في أداء الأدوار البناءة في السعي إلى تحقيق سلام دائم في المنطقة.

وفي الختام، لا تزال غانا تشعر بالقلق إزاء الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في العراق، وتود أن تثني على عمل بعثة الأمم المتحدة في تعزيز الحوار السياسي الشامل لجميع الأطراف – بما في ذلك دعمها للعمليات الدستورية والانتخابية في العراق – من أجل تهيئة بيئة مواتية للتصدي للتحديات التي تواجه شعب العراق. وفي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق السلام والمصالحة والوحدة في العراق وإدامتها إلا عن طريق العراقيين أنفسهم.

وأخيرا، نأمل أن تؤدي المساعي الجماعية للبعثة والقوة المتعددة الجنسيات والدول المجاورة إلى النتائج المرجوة من شعب العراق والمجتمع الدولي، وهي الاستقرار والوحدة والمصالحة في العراق، وذلك لمصلحة السلام والأمن العالميين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري للسيد باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية ، على عرضه. كما أود أن أشكر السفير زلماي خليل زاده، الممثل الدائم للولايات المتحدة، على بيانه باسم القوة المتعددة الجنسيات.

معروض علينا التقرير الأول (S/2007/608) المقدم من الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق عملا بالقرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، والذي تضمن توسيع ولاية

البعثة. ولقد حظي ذلك التوسيع بقبول واسع النطاق في الحكومة العراقية، التي ترى أنه أتى استجابة لمطالبها المتواصلة بتفعيل وتعزيز وجود الأمم المتحدة في العراق. ونحن واثقون بأن مهارات وقدرة وفعالية الممثل الخاص الجديد للأمين العام في العراق، السيد دي ميستورا، إلى جانب فريقه، ستؤدي دورا رئيسيا في نجاح الجهود التي تبذلها البعثة في العراق.

نيابة عن حكومة العراق وعن وفد بلادي، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا للسيد قاضي على جهوده التي بذلها بصفته الممثل الخاص للأمين العام في العراق خلال الفترة السابقة. ونتمنى له دوام النجاح في منصبه الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام في السودان.

لقد قدم تقرير الأمين العام سردا لأهم التطورات السياسية في العراق وأنشطة بعثة الأمم المتحدة وتطورات الوضع الأمني وحالة مرفق الصندوق الدولي لتعمير العراق. ونحن نؤيد ملاحظات الأمين العام القيمة الواردة في نهاية تقريره. ومع ذلك، نود أن نحدد بعض الجوانب الهامة المتعلقة بالتحديات الرئيسية التي تواجه العراق. تلك التحديات لا تزال قائمة، ولكن خطرها بدأ يتناقص. إنها تفرض على حكومة وشعب العراق مهام ضخمة يتعين إنجازها.

التحدي الأول هو الإرهاب ووسائل مواجهته. إن الخطط الأمنية التي ينفذها الجيش وقوات الأمن الوطني العراقية بمساعدة القوة المتعددة الجنسيات قد ساهمت في تطويق الإرهابيين في أنحاء متفرقة من العراق. وتعاني فلول تنظيم القاعدة، إلى جانب الصداميين، من هزائم مستمرة. ولقد تجلى ذلك في الحالة الأمنية في العراق، التي شهدت تحسنا ملموسا، وانخفاضا في مستويات وعدد الأنشطة الإرهابية، وكذلك تراجعا كبيرا في خطر الحرب الأهلية في العراق.

أما التحدي الثاني، الذي هو تركة النظام السابق، فهو البنية التحتية المدمرة والاقتصاد الضعيف الناجمان عن الحروب الداخلية والخارجية التي شنها النظام السابق في العراق. ولذلك يتعين على حكومة العراق أن تطلق خططا طموحة لإعادة إعمار شاملة، وأن تقدم الخدمات اللازمة لمواطني العراق وأن تعيد بناء الاقتصاد على أساس سليم وحديث يمكن الاقتصاد العراقي من الإسهام في الاقتصاد الدولي إسهاما فعالا. ولكن العراق لا يستطيع تحقيق هذه الأهداف دون مساعدة فعالة من المجتمع الدولي.

إن وثيقة العهد الدولي مع العراق، التي بدأت في شرم الشيخ في أيار/مايو ٢٠٠٧، تؤدي دورا هاما في هذا الصدد. لقد أسهم في تعزيز وتقوية الالتزامات الوطنية والدولية في المجالين السياسي والاقتصادي، وسيادة القانون، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإرساء الديمقراطية. وكما هو معروف فإن الأمم المتحدة تضطلع بدور رئيسي في هذا العهد.

ويتمثل التحدي الثالث في تحقيق المصالحة الوطنية، وأود هنا أن أشير إلى البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء العراقي أمام الجمعية العامة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر. حيث قال:

> "إننا ننظر إلى المصالحة الوطنية باعتبارها قارب نجاة ومشروعا للسلام الدائم وحاضنة للعملية السياسية والتجربة الديمقراطية. كما نعتقد أن المصالحة الوطنية ليست مسؤولية الحكومة وحدها، إنما هي مسؤولية تضامنية تتحملها القوى السياسية وقادة الرأي وعلماء الدين والمثقفون ومنظمات المجتمع المدني وجميع القوى الفاعلة على الساحة العراقية. المصالحة الوطنية هي خيارنا الاستراتيجي الذي منع انزلاق البلاد إلى هاوية الحرب الطائفية

التي خطط لها أعداء الحرية والديمقراطية، بعد تفجير مرقد الإمامين العسكريين في سامراء.'' (A/62/PV.6، الصفحة ٤١)

وبالرغم من تلك التحديات، تواصل الحكومة العراقية عملية إعادة الإعمار في مختلف المجالات. وقد تم إعداد الميزانية لعام ٢٠٠٨. وهي أكبر ميزانية في تاريخ العراق الحديث. وخصص مبلغ ١٠,٥ بلايين دولار لبرامج الاستثمار، وزادت ميزانية المحافظات بنسبة ٢٥ في المائة مقارنة بميزانية العام السابق. وتم إقرار قانون الاستثمار، الذي سيحول الاقتصاد العراقي من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد السوق، وانتهت الحكومة العراقية من وضع مشروع قانون للنفط والغاز سيؤمِّن التوزيع العادل لإيرادات نفط العراق. علاوة على ذلك، تعمل الحكومة أيضا على تعزيز القوة الشرائية للمواطنين العراقيين وزيادة مرتبات الموظفين الحاليين والمتقاعدين. كما تعمل من أجل المحافظة على استقرار عملة العراق ومنع تذبذبها في مقابل العملات الأخرى.

وفيما يتعلق بالمصالحة السياسية، أعدت الحكومة العراقية مشروع قانون بشأن المساءلة قامت بإحالته إلى مجلس النواب كبديل عن قانون اجتثاث البعث. وأعيد عشرات الألوف من موظفي الحكومة السابقة إلى وظائفهم الحكومية السابقة بصرف النظر عن انتمائهم السياسي.

وكما جاء في تقرير الأمين العام، ثمة مخاوف من تدهور الحالة الإنسانية في العراق من جراء تدفق اللاجئين إلى البلدان المجاورة والنزوح الداخلي هرباً من أنشطة الإرهابيين والمليشيات والأنشطة الإجرامية. وتسعى الحكومة العراقية جاهدة للوفاء بمسؤولياتها في هذا الصدد وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم بالتصدي للعناصر غير القانونية بغضّ النظر عن انتمائها الطائفي أو السياسي.

وقد أسهم تحسن الحالة الأمنية في عدة مناطق مفتقرة إلى الاستقرار في عودة عدد كبير من الأسر إلى منازلها. بيد أن المشكلة ما زالت قائمة وتتطلب دعما وإسهامات كبيرة من المنظمات الدولية المعنية، وفي مقدمتها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف واليونسكو. ويلزم أن تمد تلك المنظمات يد المساعدة للاجئين والبلدان المضيفة على حد سواء، وقد تعهدت الحكومة العراقية بتقديم مساعدتها لتلك البلدان كذلك.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يتمثل التحدي الرئيسي الماثل أمام الشعب العراقي في الأنشطة والجرائم الإرهابية التي تستهدف المدنيين الأبرياء. ومن دواعي سرورنا أن نرى بوادر إيجابية في تقرير الأمين العام عن تعاون السلطات العراقية المعنية وسلطات إقليم كردستان العراقي مع موظفي حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة. ونرجو أن تحقق الزيارة الوشيكة للمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة التابع لمجلس حقوق الإنسان نتائج إيجابية في مجال تعزيز وحماية حقوق الإنسان في العراق.

وعملا بأحكام القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، تتناول ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق مسائل بالغة الأهمية والضرورة تتعلق بحاضر العراق الجديد ومستقبله. وأهم تلك المسائل دور البعثة في الحوار الوطني والمصالحة، والمتطلبات اللازم اتخاذها لإجراء الانتخابات والاستفتاءات، والمساعدة في الاستعراض الدستوري، علاوة على التوصل إلى تسوية توفيقية بشأن الحدود الداخلية وتيسير الحوار الإقليمي بشأن مسائل أمن الحدود والطاقة واللاجئين. ولا شك في أن هذه المسائل ذات أهمية حاسمة وينبغي تناولها وفق آليات محددة وبموافقة مسبقة من الحكومة العراقية المنتخبة دستوريا، كما جاء في رسالة وزير الخارجية

المؤرخة ٦ آب/أغسطس، الواردة في الوثيقة S/2007/481، التي تشير إلى رغبة الحكومة العراقية في تمديد ولاية البعثة. ويستدعي التنفيذ الفعال لتلك الولاية بدون شك عودة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج إلى العمل في العراق وزيادة عدد موظفيها في الميدان.

ونتطلع إلى أن يؤدي العراق دورا نشطا في تحقيق الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط. ويطمح العراق إلى أن يكون ساحة للحوار بين جميع الأطراف، بدلا من أن يكون ساحة لتصفية الحسابات بينها. ووصولا إلى تلك الغاية، بادرنا إلى الدعوة لاجتماع دول الجوار واستضفنا الحوار الأمريكي - الإيراني في بغداد لأن الاستقرار والأمن في العراق يؤثران تأثيرا إيجابيا على أمن واستقرار المنطقة كلها ويسهمان في تعزيز الأمن والسلام الدوليين.

وحتى يتمكن العراق من تحقيق هذا الهدف، يجب أن يتمتع بالقدرة على النهوض ذاتيا وأن يكون قادراً على أن ينفض عن كاهله إرث النظام السابق وأن يتحرر من أعبائه المالية. فلا يزال العراق يرزح تحت الأعباء الثقيلة لتعويضات الكويت عن غزوها من قِبل نظام صدام، بينما لا يزال في حاجة إلى دعم المجتمع الدولي والبلدان المانحة. لقد دفع العراق مبالغ كبيرة تتجاوز ٢٢ بليون دولار، وما زال يدفع حتى الآن.

وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى رسالتي رئيس الوزراء بتاريخ ٢٤ حزيران/يونيه ووزير الخارجية بتاريخ ١٥ آب/أغسطس الموجهتين إلى مجلس الأمن بخصوص هذه المسألة. وتطلب الرسالتان إلى المجلس أن يقوم في الوقت الراهن بتعليق الاستقطاعات وخفض نسبة الاستقطاعات إلى مستوى يمكن معه للعراق أن يتحمله بالنظر إلى حالته الراهنة. وسيمكن تحقيق ذلك بالتنسيق مع لجنة التعويضات إلى أن يتسنى تناول هذه المسألة في مؤتمر دولي أو حلها ثنائيا بين العراق والبلدان المعنية. ونرجو أن يستجيب المجلس لطلب العراق في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.